

استراتيجية السلام الشامل في السودان

تقرير رقم 130 عن أفريقيا – 26 تموز/يوليو 2007

فهرس المحتويات

i.....	الموجز التنفيذي والتوصيات
1.....	1. مقدمة
2.....	2. إتفاقية السلام الشامل: أساس السلام
2.....	أ. التحديات السياسية الأساسية
3.....	ب. الشراكة بين حزب المؤتمر الوطني والحركة الشعبية لتحرير السودان
4.....	ت. التطبيق على المستوى الوطني
5.....	ث. التطبيق في الجنوب
6.....	ج. إشراك الشمال ودعمه
7.....	3. مناطق نزاعات أخرى
7.....	أ. دارفور
9.....	ب. الشمال الأقصى: النزاع التالي؟
11.....	ت. كوردوفان والشرق: الحاجة ملحة إلى إبداء الاهتمام
12.....	4. بناء استراتيجيا دولية
14.....	5. خلاصة
	ملحق
15.....	أ. خارطة السودان
16.....	ب. مسرد بالكلمات المختصرة

استراتيجية السلام الشامل في السودان الموجز التنفيذي والتوصيات

بعض التقدم في خلال الأشهر الأربعة الأخيرة نحو استئناف المفاوضات لبلوغ تسوية سياسية.

لا بد من توسيع نطاق هذا التعاون بحيث يشمل التركيز على العناصر الأساسية في اتفاقية السلام الشامل، ولكن المشاكل المتزايدة التي تصادفها هذه الاتفاقية تلقى القليل من الاهتمام مع أنه لا يمكن بناء السلام في دارفور أو في أي مكان آخر إلا على أساسها. وقد تم تقويت أول موعد تطبيق رئيسي - انسحاب القوات المسلحة السودانية من الجنوب في 9 يوليو - وهو حدث لم يلقَ أي رد دولي. وبقي معظم التطبيق حبراً على ورق؛ فيما لم يبدأ العمل بعد في عدد من الهيئات والمؤسسات. كان من المتوقع أن يضطلع الثوار السابقون في الحركة الشعبية لتحرير السودان بدور عامل التغيير في الخرطوم غير أنهم صبّوا جهودهم على المسائل الجنوبية الداخلية على حساب جدول الأعمال الوطني.

تبرز الحاجة إلى التزام دولي وحذر متماسك. حيث تشكل مراقبة تطبيق اتفاقية السلام الشامل أولى مهام بعثة الأمم المتحدة للسودان تبقى هذه الأخيرة بلا رئيس منذ أكثر من نصف عام. ويتعين على الأمين العام المسارعة إلى تصحيح هذا الوضع، فيما يجدر ببعثة الأمم المتحدة للسودان التركيز مجدداً على تطبيق اتفاقية السلام الشامل. ومن المتوقع أن تلقى مجموعة الاتصال الموسعة حول دارفور مجدداً في أيلول/سبتمبر. وستتفق على إجبار الأحزاب ولا سيما الخرطوم على تنفيذ بنود اتفاقية السلام الشامل الأساسية. ويتعين على الأمين العام العمل مع الاتحاد الإفريقي لعقد مؤتمر دولي موسع يتم فيه طرح خريطة طريق شاملة للسلام في السودان تتضمن هذه البنود، فضلاً عن خطة الاتحاد الإفريقي/الأمم المتحدة لإعادة إحياء العملية السياسية في دارفور، والإجماع على المكافآت الدبلوماسية والاقتصادية والتدابير التأديبية الواجب اتخاذها بحق الأطراف جزاء أعمالها المتعلقة بخريطة الطريق هذه.

التوصيات

إلى حكومة السودان:

1. وقف ملاحقة الصحافيين ورفع الحظر المفروض على وسائل الإعلام المحلية وإطلاق سراح السجناء السياسيين وإصلاح قانون الأمن الوطني وقوانين أخرى لا تزال تتعارض واتفاقية السلام الشامل والدستور واحترام الحريات السياسية وبمعنى آخر تطبيق الالتزامات الواردة في اتفاقية السلام الشامل بشكل كامل وبالتوقيت اللازم.

يقتضي السلام الدائم في السودان قيام استراتيجية جديدة تعالج نزاعاته المتعددة المحتملة علاجاً متماسكاً. فقد أتى التركيز الدولي المربك على دارفور على حساب السعي الأكثر شمولية لإحقاق السلام في البلاد. وفي غياب مقاربة أكثر توازناً، ستستمر المعاناة في دارفور لا بل قد تتدلع حروب أخرى. وضعت اتفاقية السلام الشامل حداً لأطول حرب أهلية في أفريقيا وهي تتضمن الأحكام المفصلة وبرنامج الإصلاحات الحكومية وعملية إرساء الديمقراطية الرامية إلى عقد انتخابات وطنية عام 2009 والتي قد تشكل حجر الأساس لصناعة السلام في دارفور وفي مناطق أخرى. غير أن هذه الاتفاقية مهددة بالانهيار بسبب التخريب الحكومي والإهمال الدولي، مع الإشارة إلى أن هذا الأخير يثير السخرية لأن الانهماك في عقد مفاوضات اتفاقية السلام الشامل قد أدى إلى الابتعاد عن مواجهة الأزمة المتنامية في دارفور في العام 2003-2004. لذا لا بد من بذل جهود حثيثة لتحقيق إجماع بين الأطراف الدولية حول استراتيجية للتوصل إلى تطبيق بنود اتفاقية السلام الشامل الأساسية.

فيما تشكل دارفور أكثر المسائل الإقليمية إلحاحاً في السودان، فلا بد أيضاً من التنبيه إلى كوردوفان حيث تهدد المجموعات المسلحة التي لم يعجبها تطبيق اتفاقية السلام الشامل بشن نزاع جديد لا بل قد تتواصل مع المتمردين في دارفور وفي الشمال الأقصى حيث أدى إنشاء السود إلى تهجير جماعات عدة وإثارة غضبها ما يزيد من خطر اندلاع نزاع كبير؛ وفي الشرق، بدأ للتو تطبيق اتفاق السلام للعام 2006 ويمكن أن ينهار في أي لحظة.

في حال تطبيقها، ستساعد اتفاقية السلام الشامل على تحويل النظام الحكومي القمعي الذي يشكل أساس هذه النزاعات كلها إلى نظام أكثر انفتاحاً وشفافية وإشراكاً وديمقراطية. يقاوم حزب المؤتمر الوطني الحاكم هذا الأمر لأنه ينظر إلى التطبيق الكامل على أنه تهديد لوجود النظام. وبالتالي فهو يقوّض الإصلاحات المتعلقة بتأسيس الديمقراطية فضلاً عن تلك التي من شأنها أن تمهد الطريق للاستفتاء الشعبي المنتظر حول تقرير المصير في الجنوب في العام 2011. إذا ما فشلت اتفاقية السلام الشامل - واحتمال فشلها كبير جداً - فيمكن أن يعود السودان إلى حرب شاملة لها انعكاسات خطيرة لا تنحصر بشعبها بل تمتد إلى الدول المجاورة أيضاً.

افتقدت الجهود الدولية في خلال السنوات الثلاث الأخيرة لقيادة متماسكة وأصابها الوهن بفعل الخلافات ولا سيما بين الدول المانحة الغربية والصين وروسيا والعالم العربي. وقد تألفت مجموعة اتصال غير رسمية تضم هذه الأطراف الرئيسية إلى جانب الاتحاد الأوروبي وفرنسا والاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة والدول الإقليمية وبدأت بالتعاون بفاعلية أكبر إنما على نحو بطيء حول دارفور، فأحرزت

إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، والاتحاد الإفريقي والاتحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية والدول المجاورة للسودان والدول المانحة:

2. تكريس المزيد من الاهتمام لتطبيق اتفاقية السلام الشامل والتوجه بطلب إلى حزب المؤتمر الوطني على وجه التحديد بضرورة الالتزام بتطبيق البنود التالية ضمن جدول الاتفاقية الزمني بهدف التمهيد لعقد انتخابات وطنية حرة وعادلة في العام 2009 وإصلاح عمليات الحكومة المركزية:

(أ) إجراء الإحصاء الوطني في كانون الثاني/يناير 2008، كما حُطّط له. وقد تأخرت الحكومة المركزية عن تحقيق التعهد الأخير المتعلق بصرف 30 مليون دولار بين حزيران/يونيو وأيلول/سبتمبر ويجب صرفه فوراً؛

(ب) سنّ القانون الانتخابي في تشرين الأول/أكتوبر 2007، بعد مشاورات مكثفة مع الأطراف السياسية والمجتمع المدني؛

(ج) قيام لجنة الحدود الشمالية الجنوبية الخاصة بإنهاء العمل في شباط/فبراير 2008، حيث يتم بعدها سحب القوات المسلحة السودانية من الجنوب بشكل فوري وكامل؛

(د) تولي لجنة الخدمة المدنية الوطنية بدء العمل في غضون ثلاثة أشهر؛

(هـ) وقيام لجنة التخصيص الضريبي والمالي والمراقبة بالعمل بحرية بحسب ما تنصّ عليه اتفاقية السلام الشامل وبدعم وتوجيه من البنك الدولي، على أن تحترم وزارة المالية توجيهاته.

3. تطوير خريطة طريق شاملة للسلام في السودان تتضمن:

(أ) اتفاقاً على دعم تطبيق بنود اتفاقية السلام الشامل الخمسة السابق ذكرها؛

(ب) خريطة الطريق التي أعدها الاتحاد الإفريقي/الأمم المتحدة لإعادة إحياء العملية السياسية في دارفور؛

(ج) إجماعاً حول الجوائز الدبلوماسية والاقتصادية والتدابير التأديبية الواجب اتخاذها بحق الأطراف استناداً إلى أعمالها المتعلقة بخريطة الطريق هذه؛

(د) واهتماماً متزايداً بمسائل السودان الإقليمية الأخرى التي تهدد بأن تتحول إلى نزاعات قاتلة؛ بما فيها في كوردوفان؛ والشمال الأقصى والشرق.

إلى الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون:

4. تعيين ممثل خاص جديد بشكل فوري لملاء الفراغ في منصب رئيس بعثة الأمم المتحدة؛

5. عقد مؤتمر دولي واسع النطاق مع الاتحاد الإفريقي لمتابعة عملية طرابلس، بصفته الأداة اللازمة لتطوير خريطة طريق شاملة للسلام ومتابعتها.

إلى بعثة الأمم المتحدة

6. إعادة تركيز النشاطات على المهمة الجوهرية القائمة على الإشراف على تطبيق اتفاقية السلام الشامل؛

7. بدء حوار طارئ مع الحكومة حول مخاطر اندلاع نزاعات جديدة في كوردوفان والشمال الأقصى والشرق

إلى البعثات الدبلوماسية في الخرطوم:

8. تأسيس لجنة لتقييم اتفاقية السلام الشامل

إلى الحركة الشعبية لتحرير السودان:

9. موازنة التركيز على مسائل الحكم في الجنوب مع زيادة الاهتمام بالموجبات في حكومة الوحدة الوطنية ولا سيما تلك المتعلقة بأحكام اتفاقية السلام الشامل للإصلاحات الوطنية وعملية إرساء الديمقراطية مما يمهد لعقد انتخابات حرة وعادلة في العام 2009.

نيروبي/ بروكسل، 26 يوليو 2007

استراتيجيا السلام الشامل في السودان

I. مقدمة

تحدو الحسابات نفسها بحزب المؤتمر الوطني إلى إتباع استراتيجية "فرق تسد" في دارفور والمخاطرة بنشوب نزاع جديد مع المناصير والنوبيين في الشمال الأقصى بهدف بناء السود التي تعود بمنفعة كبيرة على قلة قليلة على حساب الشعوب المحلية ورفض الحوار الصادق في الشرق ومع أحزاب المعارضة الشمالية. وبالتالي تؤدي المشاكل إلى نشوب النزاعات في البلاد، ولكن يتوقع أن تتغير هذه الديناميكية إذا وجدت نية في إرساء السلام. فاستمرار مقاربة حزب المؤتمر الوطني الحالية تعني مزيداً من الحروب في دارفور وإمكانية اندلاع حرب جديدة في أجزاء أخرى من الشمال والانهيار الحتمي لاتفاقية السلام الشامل وبروز ملامح حرب جديدة قد تكون دامية في الجنوب والوسط، وتطال مفاعيلها الدول المجاورة وتكون مشابهة لتأثيرات الحرب الأهلية الطويلة.

يتطلب السلام الدائم والشامل في السودان تغييراً جذرياً في طريقة الحكم. فقد أدت مقاربة حزب المؤتمر الوطني الحاكم إلى اندلاع حروب جديدة في دارفور وشرق السودان فضلاً عن النزاعات الجديدة التي تختمر في كوردوفان والشمال الأقصى¹. أما القاسم المشترك بين هذه العناصر فهو الجماعات المحرومة حقوقها والتي تشهر السلاح في وجه الحكومة المركزية التي يُنظر إليها على أنها تسيطر على سلطة الدولة وثرواتها سيطرة غير عادلة. وفي ردود الحكومة والمجتمع الدولي ما رسخ في عقول الكثيرين فكرة أنه لا يمكن تحقيق المكاسب السياسية سوى بقوة السلاح.

لكي تنسم اتفاقية السلام الشامل "بالشمولية" عن حق، عليها أن تتخطى وجهة النظر السائدة والقائمة على أنها اتفاق بين حزبين، بحيث تمنح حزب المؤتمر الوطني السيطرة على الشمال فيما تأخذ الحركة الشعبية لتحرير السودان الجنوب. ولا بد من تطبيق الإصلاحات الوطنية وعملية إرساء الديمقراطية المؤدية إلى انتخابات وعدت بها بنية صادقة، وذلك بهدف التخفيف من المظالم العديدة المساقة ضد الحكومة وإرساء السلام المستدام. ولكن هذه الإصلاحات تشكل تهديداً لحزب المؤتمر الوطني لأنها ستسقط احتكاره للهيكليات التي كانت تُحكم سيطرتها على البلاد. يرى الحزب الحاكم في تطبيق اتفاقية السلام الشامل تهديداً لوجوده. ليعيش السودان بسلام حقيقي، يجب إنهاء الصراع بين الجهود التي يبذلها النظام لئبقي سلطته والمحاولات الرامية إلى إضفاء مزيد من المشاركة والشفافية والديمقراطية على الحكومة، الأمر الذي يستدعي على الأقل تغييراً في كيفية حكم حزب المؤتمر الوطني. يعتبر محلل سياسي سوداني:

حزب المؤتمر الوطني وحش جريح فقد المصداقية الإيديولوجية والدينية وهو يستمر عبر التلاعب بالإثنيات في البلاد للبقاء في السلطة... والتهديد نابع من واقع أنه حزب مسلح. وهو لم يُحكم سيطرته على أجهزة الدولة الأمنية وحسب، بل قام بإخفاء أجهزة أخرى موازية مسلحة حتى العظام... وهي سترد رداً لا يعرف الرحمة².

¹ وضعت الجبهة الإسلامية الوطنية يدها على السلطة من خلال انقلاب دموي في حزيران/يونيو 1989 قبل يوم واحد من تصويت البرلمان على تجسيد الشريعة كجزء من اتفاق السلام مع الجيش الشعبي لتحرير السودان. وانقسمت في العام 2000 بين حزب المؤتمر الوطني والمؤتمر الشعبي للقائد الإيديولوجي الأسبق للجبهة الإسلامية الوطنية الدكتور حسن الترابي.

² مراسلات مجموعة الأزمات، 15 تموز/يوليو 2007.

II. اتفاقية السلام الشامل: أساس السلام

بالحدود الشمالية الجنوبية والإحصاء الوطني⁵، ويرفض تقرير لجنة حدود أبيي "النهائي والملزم" ويحول دون شفافية قطاع النفط، الأمر الذي يولد الشكوك حول تقاسم العائدات مع حكومة جنوب السودان تقاسماً عادلاً. في غياب حدود بليغة الترسيم حول الإقامة (وبشكل أوسع حق الاقتراع)، لا يمكن إعداد استفتاء عادل وسلمي حول تقرير المصير.

تشكل الانتخابات الوطنية المزمع إجراؤها في العام 2009⁶ العنصر الأكثر تحويلاً في اتفاقية السلام الشامل. وربما تشكل التهديد الأكبر والأوحد لحزب المؤتمر الوطني الذي يفقد يوماً بعد يوم شعبيته في الجزء الأكبر من شمال السودان، حيث أثرت دارفور في الرأي العام تأثيراً لم يسبق له مثيل في خلال الحرب في الجنوب. وتأجل الإحصاء، وهو الخطوة الأولى للإعداد للانتخابات، مراراً بفعل غياب التمويل ومن المقرر إجراؤه حالياً في كانون الثاني/يناير 2008. صادقت الجمعية الوطنية على قانون الأحزاب السياسية في كانون الثاني/يناير 2007 لكن لم يتم تطبيقه. يجب أن يُرفع القانون الانتخابي إلى الجمعية لتصادق عليه في تشرين الأول/أكتوبر 2007 على أبعد تقدير إذا ما تقرر احترام الجدول الزمني⁷. ولكن تبقى أسئلة أساسية عالقة مثل طبيعة النظام الانتخابي. ينشط السياسيون في مناقشة مزايا مختلف الأنواع. ولا بد أن تشارك آراء عدة في النقاش الذي لا يجب أن يكون مسألة مغلقة ومحصورة بين حزب المؤتمر الوطني والحركة الشعبية لتحرير السودان⁸.

تضطلع الحسابات الانتخابية بدور متزايد في المناورات السياسية اليومية في الخرطوم لكنها تتجلى بشكل أوضح في أفعال حزب المؤتمر الوطني. في خلال الأشهر القليلة الماضية، فتح الحزب قناة لأحزاب المعارضة الشمالية الأساسية - الأمة والحزب الاتحادي الديمقراطي والمؤتمر الشعبي والشبوعيين - لاستكشاف إمكانية عقد تحالف بين المجموعات السياسية الشمالية التقليدية⁹. وفي الوقت نفسه، سعى لإعادة إحياء مطالبته الشراكة مع الحركة الشعبية لتحرير السودان بما فيه لائحة انتخابية مشتركة، وهي فكرة تم طرحها للمرة الأولى في خلال مفاوضات اتفاقية السلام الشامل.

وفيما قد يهاب حزب المؤتمر الوطني انعقاد انتخابات حرة وعادلة، إلا أنه يرحب بانتخابات سريعة وقذرة لها نتائج معدة مسبقاً. فالحزب

تتزايد الإشارات التي تحذر من فشل اتفاقية السلام الشامل. فالاتفاقية تشكل أساساً للتحويل الوطني ولكنها ليست حلاً سحرياً لمشاكل البلاد كلها. وقد انتقدتها مجموعات المعارضة في الشمال كونها منحت حيزاً كبيراً جداً من السلطة لحزب المؤتمر الوطني، فيما شككت أحكامها حول تقاسم السلطة - التي تمنح 52% من المواقع النيابية والحكومية لحزب المؤتمر الوطني قبل الانتخابات - عائقاً أمام اتفاق سلام في دارفور ولعلها ستستمر في ذلك. ويبدو التقرير حول تطبيق الاتفاقية سلبياً بمجممله ولا يختلف عما وصفته مجموعة الأزمات في آذار/مارس 2006³. يملك حزب المؤتمر الوطني المقدره لكنه لا يملك الرغبة السياسية لتطبيق الاتفاقية؛ أما الحركة الشعبية لتحرير السودان فتملك الرغبة السياسية لكنها تفتقد للمقدرة، فيما يناهز المجتمع الدولي بنفسه عما يجري.

يزداد النزاع في دارفور تعقيداً بفعل تورط أطراف إقليمية مثل إيرتريا ونشاد وليبيا ومصر. لذا تبرز المنفعة من اتفاقية السلام الشامل بشكل مضاعف: أولاً هي تواجه بعض الأسباب الجوهرية على المستوى الوطني للحكم الذي ساهم في إعادة اندلاع النزاعات في البلاد؛ وثانياً، لقد تم الاتفاق عليه ولم يبق سوى تطبيقه. في ما يلي تحليل لأدوات قياس مهمة للتحقق من وضعية اتفاقية السلام الشامل⁴.

أ. التحديات السياسية الأساسية

على الرغم من أن اتفاقية السلام الشامل ركزت في البدء على جنوب السودان وشابقتها عيوب مهمة مثل التوزيع الوطني لتقاسم السلطة، غير أنها اشتملت أحكاماً على المستوى الوطني تهدف إلى إصلاح الحكم بشكل نظامي وتؤدي إلى انتخابات وطنية تشكل حالياً جزءاً من الدستور الانتقالي. تشكل هذه الأحكام بذور السلام المستدام. والهدف المعلن منها "جعل الوحدة جذابة" للسودانيين الجنوبيين قبل استفتاء العام 2011 لتقرير المصير. يبرز هدف مواز من حيث الأهمية ولعله أكثر واقعية وهو المساعدة على تقادي النزاعات المتعددة في سائر أرجاء البلاد أو حلها.

غير أن اتفاقية السلام الشامل لم تتخط كونها اتفاقاً سياسياً أبرم بين الحركة الشعبية لتحرير السودان وحزب المؤتمر الوطني. فعناصرها المختلفة - التي تركز على الجنوب والحكومة المركزية والمناطق الانتقالية في أبيي وجنوب كوردوفان والنيل الأزرق - تحمل شتى المخاطر والمنافع لكلا الجهتين. وقد أبدى حزب المؤتمر الوطني الاستعداد العام لتطبيق تلك النواحي التي تُعنى حصراً بجنوب السودان لكنه تمنع عن تطبيق تلك التي تخص المناطق الإنتقالية والمستوى الوطني كونها تشكل تحدياً لسلطته. لذا يواصل تأجيل إصلاحات قانونية أساسية ضرورية للتحويل الديمقراطي، مثل قانون الأمن الوطني ويضيق الخناق على وسائل الإعلام. كما يقوض التطبيق المتعلق بالحدود الشمالية الجنوبية ويؤجل تمويل اللجنة الخاصة

³ تقرير مجموعة الأزمات رقم 106 حول أفريقيا، اتفاقية السلام الشامل في السودان: الطريق الطويل إلى الأمام، 31 آذار/مارس 2006.
⁴ سيتناول تقرير لاحق بصدر عن مجموعة الأزمات تقييم تطبيق اتفاقية السلام الشامل بمزيد من العمق

⁵ التزمت الحكومة المركزية بتأمين مبلغ 30 مليون دولار للإحصاء بين يونيو وسبتمبر 2007، بمعدل 7.5 مليون دولار في الشهر. لكن لم يتم تسليم سوى 2.5 مليون دولار حتى هذا التاريخ. "من دون هذا المال، لا مجال لحصول الإحصاء في كانون الثاني/يناير 2008" بحسب ما حذر أحد المانحين. Crisis Group interview، 8 تموز/يوليو 2007.

⁶ تم الاتفاق على توقيت الانتخابات في خلال التفاوض بشأن اتفاقية السلام الشامل. ودعا في الأصل بروتوكول تقاسم السلطة الموقع من حزب المؤتمر الوطني والحركة الشعبية لتحرير السودان في مايو 2004 إلى إجراء انتخابات على مستويات الحكم كافة بحلول العام 2008. غير أن أحكام تطبيق اتفاقية السلام الشامل، الفصل الأخير من اتفاق السلام، قد دفع بالتاريخ إلى العام 2009.

⁷ International Observer، Crisis Group interview، 8 تموز/يوليو 2007.
⁸ سيتناول تقرير لاحق الانتخابات عن كثب.

⁹ نظمت اللجنة المولجة إجراء المصالحة الوطنية برئاسة الرئيس الأسبق للسلطة الانتقالية في السودان (1985-1986) سوار الذهب، عشاءً في شهر نيسان/أبريل 2007 لرؤساء الأحزاب السياسية الشمالية البارزة كمحاولة أولى للبدء بحوار وطني جديد. حضر العشاء الرئيس البشير ومصطفى عثمان إسماعيل من حزب المؤتمر الوطني وصادق المهدي من حزب الأمة وأحمد المرغني من الحزب الاتحادي الديمقراطي والدكتور حسن الترابي من المؤتمر الشعبي ومحمد إبراهيم نجد من الحزب الشيوعي وآخرين.

تيسر هذا الاستفتاء: أباي، الحدود المرسومة، التنفيذ الحقيقي للبروتوكولات الأمنية، الإحصاء وشفافية قطاع النفط. وعلى الرغم من وجود هكذا شراكة، من شأن استمرار هيمنة حزب المؤتمر الوطني على الشمال من دون أي تغيير، أن يُطلق شرارة نزاعات جديدة في شمال السودان وقد ينتهي به الأمر بنقويض اتفاقية السلام الشامل واستفتاء تقرير المصير في أن واحد.

ب. شراكة بين حزب المؤتمر الوطني والحركة الشعبية لتحرير السودان

يتمشى تطبيق اتفاقية السلام الشامل عن كُتب مع وضعية العلاقة بين الحزبين اللذين أبرما الاتفاقية. وقد تطرق حزب المؤتمر الوطني إلى مفهوم الشراكة، بما فيها ترتيب الانتخابات، في خلال مفاوضات نيفاشا¹³. ارتكز في الأصل على الروابط الشخصية القوية التي تطورت في نيفاشا بين نائب الرئيس علي عثمان طه وقرنق. غير أن مقتل قائد الحركة الشعبية لتحرير السودان إثر سقوط طوافته في تموز/يوليو 2005 غير ديناميكيات كل من اتفاق السلام والشراكة¹⁴ لكن الضربة الكبرى للعلاقة كانت بقرار حزب المؤتمر الوطني العمل بنشاط على تقويض العناصر الجوهرية في اتفاقية السلام الشامل ومحاولة تقسيم الحركة الشعبية لتحرير السودان.

في منتصف العام 2006، عقد الحزبان أول جولة محادثات رفيعة المستوى لمناقشة المشاكل حول تطبيق اتفاقية السلام الشامل وتوجت باجتماع ترأسه كل من الرئيس بشير وخلف قرنق سالفاً كبير. وعلى الأثر، بدأت ثلاث لجان فرعية رفيعة المستوى تُعنى بالأمن وتقاسم الثروات والشؤون السياسية بالاجتماع دورياً لكنها لم تحقق أي خروق مهمة حول المسائل الأساسية، إذ اتهمت الحركة الشعبية لتحرير السودان حزب المؤتمر الوطني بانتهاك أوجه الاتفاقية بانتظام أو تجاهلها أو تقويضها. وقد شهدت الجولة الثانية من المحادثات رفيعة المستوى أواخر نيسان/أبريل 2007 ديناميكية مختلفة بشكل ملحوظ. فقد عرض حزب المؤتمر الوطني تطبيق اتفاقية السلام الشامل في بعض المناطق الأساسية إذا ما التزمت الحركة الشعبية لتحرير السودان بشراكة انتخابية¹⁵.

ترتدي استراتيجية حزب المؤتمر الوطني وجهان: فالشراكة مع الحركة الشعبية لتحرير السودان متينة حول تطبيق اتفاقية السلام الشامل، وفي ما يلي مناقشة الشراكة بالتفصيل. ولكن إذا قوَّض الحزب الحاكم النظامي الاتفاق فهو لا يؤمن سوى قاعدة هشّة لتسوية طويلة الأمد على الرغم من التقدم الخجول الذي أحرز في خلال النقاشات الأخيرة. فعسى أن تستمر الشراكة ولو هشّة حتى الاستفتاء الجنوبي في العام 2011 حتى لو قوَّض حزب المؤتمر الوطني جدول أعمال الإصلاحات الوطنية. يمكن حصول هذا الأمر شرط إبرام اتفاق ضمني بين الأطراف، ويبدو هذا من سابع المستحيلات لأن حزب المؤتمر الوطني غير مستعد لتسهيل الأمور في المناطق التي

يسيطر على الموارد المالية والماكينات الرسمية اللازمة للتلاعب بنتائج الانتخابات. يبدو أن تراجع الخرطوم المتواصل ومماطلته لعملية دارفور من شأنهما أن يديما انعدام الاستقرار في المنطقة ويحول دون المشاركة الحقيقية في انتخابات العام 2009. أما الحركة الشعبية لتحرير السودان فتعاني انعدام الانتظام ولا بد من أن تقرر إلى أي مدى ستخصص مواردها لتطوير جدول أعمال سياسي أو تبقى تركيزها على الجنوب.

تتطرق اتفاقية السلام الشامل عن كُتب إلى معظم المظالم التي يعاني منها الثوار السابقون في الحركة الشعبية لتحرير السودان. غير أن هذه الحركة لقيت صعوبات في التركيز على المسائل الوطنية والتحديات العديدة التي تواجهها حكومة جنوب السودان. وكانت الحركة الشعبية لتحرير السودان التي أحكمت سيطرتها تاريخياً على الجنوب مقسومة بين إيديولوجيا السودان الجديد لقائدها الراحل جون قرنق- التي تدعو إلى قيام دولة موحدة وعلمانية وديمقراطية وقد اجتذبت في خلال الحرب العديد من السودانيين الشماليين- ومطالبة السودانيين الجنوبيين بحق تقرير المصير¹⁰. نظرياً تهدئ اتفاقية السلام الشامل المعسكرين ففقد استفتاء حول تقرير المصير للجنوب بعد فترة انتقالية من ست سنوات يتعين في خلالها على الحكومة المركزية "جعل الوحدة جذابة" عبر الإصلاحات والانتخابات. غير أن سجل الحركة الشعبية لتحرير السودان لا يبشر سوى بالقليل من التوقعات. فقد ركزت الحركة في البدء على مسائل في الجنوب على حساب جدول الأعمال الوطني.

غادر أبرز مسؤولين في الحركة الشعبية لتحرير السودان الشمالية في الخرطوم عبد العزيز الطلو وياسر عرمان للدراسة في الولايات المتحدة من دون تحديد تاريخ لعودتهما، الأمر الذي أضعف مصداقية الحركة في الشمال وزاد من احتقان أولئك الذين كانوا مهتمين في البدء بإصلاح الحكومة المركزية. كما تعرضت القاعدة الشمالية ودعوى الحركة الوطنية مؤخراً لضربة أخرى عندما انتقل وزير الاستثمار المعين والعضو الأسبق في الحركة الشعبية لتحرير السودان مالك الأغر إلى دمازين كحاكم لمقاطعة النيل الأزرق¹¹. على الرغم من هذه النكسات أحرزت الحركة نجاحاً مفاجئاً في حشد الدعم في المقاطعات الشمالية¹².

لا سبيل إلى نجاح أي شراكة بين حزب المؤتمر الوطني والحركة الشعبية لتحرير السودان في غياب تفاهم متين حول تطبيق اتفاقية السلام الشامل، وفي ما يلي مناقشة الشراكة بالتفصيل. ولكن إذا قوَّض الحزب الحاكم النظامي الاتفاق فهو لا يؤمن سوى قاعدة هشّة لتسوية طويلة الأمد على الرغم من التقدم الخجول الذي أحرز في خلال النقاشات الأخيرة. فعسى أن تستمر الشراكة ولو هشّة حتى الاستفتاء الجنوبي في العام 2011 حتى لو قوَّض حزب المؤتمر الوطني جدول أعمال الإصلاحات الوطنية. يمكن حصول هذا الأمر شرط إبرام اتفاق ضمني بين الأطراف، ويبدو هذا من سابع المستحيلات لأن حزب المؤتمر الوطني غير مستعد لتسهيل الأمور في المناطق التي

¹³ للمزيد حول هذا الموضوع، تقرير مجموعة الأزمات، اتفاقية السلام الشامل في السودان، المرجع السابق ذكره.

¹⁴ راجع ما سبق إضافة إلى تقرير مجموعة الأزمات الدولية حول أفريقيا رقم 30، موت قرنق: آثاره على السلام في السودان، 9 آب/أغسطس 2005.

¹⁵ Crisis Group interview، مسؤول رفيع في الحركة الشعبية لتحرير السودان، 16 أيار/مايو 2007.

¹⁶ تم التوصل إلى إيضاحات واتفاقات حول المسائل التقنية المتعلقة بتطبيق اتفاقية السلام الشامل مثل القوى المتزامنة والحصرية والاتصالات والطيران والنقل عبر النهر والزكاة وغير المسلمين والتعاون الإقليمي والدولي. Crisis

¹⁰ ازدادت المطالبة بحق تقرير المصير في خلال الحرب. اعترض قرنق على جعله الهدف السياسي للثورة، مما شكل أحد العوامل التي أدت إلى تقسيم الحركة الشعبية لتحرير السودان في العام 1991.

¹¹ "الرئيس السوداني يعين أغر من الحركة الشعبية لتحرير السودان كحاكم للنيل الأزرق"، Sudan Tribune، 2 يوليو 2007.

¹² Crisis Group interviews، دبلوماسيون ومسؤولون من الحركة الشعبية لتحرير السودان، سودانيون من الشمال والشرق، والخرطوم، أيار/مايو 2007.

ت. التطبيق على المستوى الوطني

يمكن تقسيم اتفاقية السلام الشامل إلى ثلاثة أجزاء: الأحكام الخاصة بالجنوب والأحكام الخاصة بالمناطق الانتقالية في أبيي وجنوب كوروفان والنيل الأزرق والأحكام الخاصة بالحكومة الوطنية. يشكل جدول الأعمال الوطني والانتخابات الوطنية الرابط الأساسي بين عناصر المناطق الانتقالية وعناصر الجنوب وهي الأقرب لمناطق النزاعات الأخرى في الشمال. تضيف هذه العناصر على الاتفاق صفة "شمولية" وهي العناصر الأكثر أهمية لحل المشاكل البنوية التي تستمر في التسبب بنزاعات جديدة في البلاد.

تتناول إحدى أهم هذه الأحكام إصلاح الخدمة المدنية الوطنية بما فيها دمج حوالي 20 إلى 30 بالمئة من السودانيين الجنوبيين المؤهلين والمدربين كي "يمثلوا بشكل عادل شعب السودان كله... ويعتمدوا العمل الإيجابي والتدريب الوظيفي لإنجاز أهداف متساوية للتمثيل ضمن إطار زمني متفق عليه"²⁰. غير أنه لم يُجزر سوى القليل. فقد صادق البرلمان على القوانين التي تجيز إنشاء لجنة خدمة مدنية وطنية في كانون الثاني/يناير 2007. غير أن القانون الذي يحدد شروط الخدمة المدنية قد قوبل بالرفض من قبل الحركة الشعبية لتحرير السودان وأحزاب معارضة أخرى ولم تصادق عليه سوى غالبية حزب المؤتمر الوطني - وهي المرة الأولى التي لا يصادق فيها البرلمان الجديد على قانون بالإجماع²¹. فقد تم إعداده في مجلس الوزراء وليس في لجنة المراجعة الدستورية الوطنية، وهي الهيئة المخولة صياغة القوانين لضمان انسجامها مع اتفاقية السلام الشامل والدستور الوطني المؤقت²². لم يُسجل أي تغيير ملحوظ في التوظيف أو إعداد الخدمة المدنية الوطنية باستثناء تعيين عدد قليل من مسؤولي الحركة الشعبية لتحرير السودان والتحالف الديمقراطي الوطني²³ في مواقع وزارية وطنية وعلى مستوى المقاطعات.

يُسجل هدف إصلاحي أساسي آخر وهو المزيد من الشفافية الضريبية والمحاسبة في ما يتعلق بالتحويلات من المركز إلى المقاطعات. لقد أنشأت اتفاقية السلام الشامل لجنة التخصيص الضريبي والمالي والمراقبة للتعامل مع مثل هذه التحويلات على أساس معايير متفق عليها²⁴. ومع أنها أعدت بفعل مرسوم رئاسي أواخر العام 2005 وتجمعت بانتظام، غير أنها ليست فاعلة. وفق بعثة الأمم المتحدة، فإن العائق الوحيد هو استمرار وزارة المالية بتحويل الأموال المخصصة للمقاطعات، بما يتعارض وتوجيهات لجنة التخصيص الضريبي والمالي والمراقبة²⁵. أعد البنك الدولي بعض الأفكار الضرورية لتحسين فاعلية

الجنوب، والأقسام ب و 5 حيث وقعت الحركة الشعبية لتحرير السودان - بما ينتهك اتفاقية السلام الشامل - اتفاقات مع شركات حول مناطق سبق وباعتها الخرطوم¹⁷. اتفق الحزبان على السماح لشركة Nile Petroleum النفطية التابعة لحكومة جنوب السودان المشاركة، وشركة أخرى تابعة لحكومة الجنوب المشاركة في الاتحاد في كل منطقة تم التنازل عنها¹⁸. تستمر المحادثات حول أبيي، أحد أكثر العناصر تطيراً في اتفاقية السلام الشامل لأن حزب المؤتمر الوطني يرفض تقرير لجنة حدود أبيي "النهائي والملزم". وقد نشبت حرب كلامية علنية بين مسؤولين كبار من الحركة الشعبية لتحرير السودان وحزب المؤتمر الوطني إثر اقتراح الأمين العام للحركة العميد باغان أموم أن تعدّ الولايات المتحدة إدارة مؤقتة في أبيي¹⁹.

يُسجل تناقض داخلي خطير في الآراء حول اتفاقية السلام الشامل يؤثر في قدرة الحركة الشعبية لتحرير السودان واستعدادها على التفكير في شراكة حقيقية. فبالنسبة للأعضاء الشماليين ومشجعي رؤيا قرنق حول السودان الجديد، يكمن الهدف الأساسي من اتفاق السلام في تفكيك حكومة حزب المؤتمر الوطني وإصلاح المركز. يتطلب هذا الأمر برنامجاً يركز في الأساس على الإصلاحات الوطنية ويتعارض مع مبدأ الشراكة مع الحزب الحاكم. عوضاً عن ذلك، يبدو أن الحل الطبيعي يكون بعقد تحالفات مع مناطق مهمشة أخرى وأحزاب معارضة.

غير أن الهدف الأساسي بالنسبة للغالبية الجنوبية هو إجراء الاستفتاء حول تقرير المصير. يفتح هذا الأمر المجال أمام اتفاق سياسي مع حزب المؤتمر الوطني بما فيه عقد شراكة انتخابية إذ إن العديد من أعضاء الحركة الشعبية لتحرير السودان يؤمنون أن أفضل طريق لحماية الاستفتاء هي السماح لحزب المؤتمر الوطني بالإبقاء على سيطرته على الشمال فيما يركز حزبهم على الجنوب. كما يؤمنون أن حزب المؤتمر الوطني يسعى أكثر من أي حزب شمالي آخر - كالأمة أو الحزب الشيوعي - إلى حماية اتفاقية السلام الشامل إذ إن هذه الأحزاب تشككي من طبيعة الاتفاق الحصرية. يبدو أن قادة الحركة الشعبية لتحرير السودان يميلون إلى الخط الثاني مع أن المحادثات الداخلية الأخيرة لم تحرز أي خرق وتضع مشاكل تطبيق اتفاقية السلام الشامل عائق واضحة أمام شراكة ناجحة.

Group interview، مسؤول رفيع من الحركة الشعبية لتحرير السودان، 15 حزيران/يونيو 2007. تشكل الزكاة واجباً دينياً على المسلمين الأغنياء لمساعدة الفقراء وقد تم إدراجها في النظام الضريبي.

¹⁷ للحصول على معلومات إضافية، راجع تقرير مجموعة الأزمات، اتفاقية السلام الشامل في السودان، سبق ذكره ص 7-9.

¹⁸ رفضت لجنة النفط الوطنية الشركة التي عينتها الحركة الشعبية لتحرير السودان، النيل الأبيض، كجزء من الاتحاد في القسم ب. لكن لا يزال غير واضح من سيعوض على النيل الأبيض ولا سيما بعد أخذ عجز حكومة جنوب السودان المالي بعين الاعتبار. كانت اللجنة موافقة على إدخال اسكوم، وهي شركة عينتها الحركة الشعبية لتحرير السودان في القسم 5. يمكن إيجاد قرارات اللجنة المجتمعة على موقع التحالف الأوروبي للنفط في السودان www.ecosonline.org. لمزيد من المعلومات حول خلفية هذه الاتفاقات، والمشاكل في القطاع النفطي، راجع تقرير مجموعة الأزمات رقم 96، *The Khartoum-SPLM Agreement: Sudan's Uncertain Peace* 25 يوليو 2005، وتقرير مجموعة الأزمات، اتفاقية السلام الشامل في السودان، المرجع السابق ذكره.

¹⁹ سينتاول تقرير لاحق لمجموعة الأزمات التركيز على أبيي.

²⁰ المادة 2.6.1.5 من بروتوكول تقاسم السلطة، اتفاقية السلام الشامل، الموقعة في 9 كانون الثاني/يناير 2005.

²¹ مراقبة اتفاقية السلام الشامل، أيار/مايو 2007، www.unmis.org

²² المرجع نفسه.

²³ يشكل التحالف الديمقراطي الوطني مجموعة مظلة لأحزاب المعارضة الشمالية كلها تقريباً التي حاربت إلى جانب الحركة/ الجيش الشعبي لتحرير السودان بعد انقلاب الجبهة الإسلامية الوطنية. إثر توقيع اتفاقية السلام الشامل، وقعت معظم الأحزاب المنتقبة على اتفاقية منفصلة مع حزب المؤتمر الوطني في حزيران/يونيو 2005 تتناول المشاركة في حكومة الوحدة الوطنية.

²⁴ يرسي الاتفاق حول مقاطعات جنوب كوروفان والنيل الأزرق المعيار التالي لتحديد التحويلات من الحكومة المركزية إلى المناطق التي أصابها الحروب وتلك الأقل تنمية في البلاد: الشعب؛ ومسؤوليات الصرف الأدنى؛ مؤشر التنمية البشرية/ المؤشرات الاجتماعية؛ المنطقة الجغرافية؛ الجهد الضريبي؛ وأثر الحرب. المادة 8.8، حل النزاع في مقاطعات جنوب كوروفان والنيل الأزرق، اتفاقية السلام الشامل.

²⁵ مراقبة اتفاقية السلام الشامل، مايو 2007، سبق ذكره

ث. التطبيق في الجنوب

يثير الوضع في الجنوب قلقاً متزايداً نظراً للتحديات التي تواجهها حكومة جنوب السودان والأزمة المالية المتنامية. استندت موازنة حكومة جنوب السودان للعام 2007 إلى افتراضات حول العائدات النفطية على أساس أرقام العام 2006. غير أن فضيحة فساد في وزارة المالية قد أدت إلى تعليق عمل الوزير آرثر أكويين في آذار/مارس 2007 بالتزامن مع خفض الخرطوم تحويل حصص الجنوب من العائدات النفطية. عين سالفاً كبير وزير الشؤون البرلمانية غابرييل شانغسون شانغ وزير المال المؤقت³⁰. جمّد على الفور الدفعات من وزارات حكومة جنوب السودان وراجع العقود كافة. انخفضت تحويلات عائدات النفط إلى حكومة جنوب السودان في آذار/مارس إلى 44 مليون دولار مقابل أكثر من تسعين مليون دولار قبل بضعة أشهر فيما تبلغ الرواتب وأجور التشغيل بالنسبة للجيش الشعبي لتحرير السودان وحكومة جنوب السودان والخدمات المدنية حوالي الستين مليون دولار في الشهر. وبالتالي فإن مشكلة السيولة تحد من قدرة حكومة جنوب السودان التي أنفقت احتياطها وابتات تناضل لإنجاز الحسابات ومراجع الخدمات المدنية والعسكرية الدقيقة.

يكن الخطر الأكبر في القطاع الأمني حيث يتخبط الجيش الشعبي لتحرير السودان مع عملية إعادة تنظيمه. وقد بدأ التأخير في إنجاز الحسابات وحشد القوات يتعاضم، بعد موافقة الجيش الشعبي لتحرير السودان مؤخراً على إدخال 31000 إلى 51000 مقاتل من المجموعات المسلحة "الأخرى" المتلاحمة سابقاً في الخرطوم التي التحقت به إثر إعلان جوبا في يناير 2006 تحت لواء قوات دفاع جنوب السودان. أما التحدي المباشر فهو المحافظة على قوة بهذا الحجم الكبير لكن المشاكل واردة أيضاً مع تخصيص مواقع القيادة في الجيش الشعبي لتحرير السودان إلى مسؤولي قوات دفاع جنوب السودان الكبار. تتعرض حكومة جنوب السودان للضغط من أجل خفض النفقات لكن الأولوية تكمن في الحفاظ على الاستقرار في الجنوب. قد تستقر الأمور مع التغيير الحكومي الأخير الذي سنتم مناقشته أدناه والذي يهدف إلى لجم الفساد في حكومة جنوب السودان. يناقش بعض المراقبين أنه على المدى الأبعد، قد تبرز الأزمة فائدة من التكرار. "من الأفضل أن تحصل الآن وتجبر حكومة جنوب السودان على السيطرة على نفقاتها وأموالها"، حسبما أعلن مسؤول غربي رفيع المستوى³¹.

يشكل انعدام الأمن المتزايد في أجزاء من الجنوب ولا سيما منذ أواخر العام 2006 خطراً آخر. فكان الهدف من الهجمات على المدنيين في جوبا وحولها في تشرين الأول/أكتوبر - تشرين الثاني/نوفمبر 2006 أن تبدو وكأنها من فعل جيش الله للمقاومة، الثوار الأوغنديين الشماليين الذين يشاركون في المحادثات التي ترعاها حكومة جنوب السودان مع الحكومة الأوغندية. أوقف الجيش الشعبي لتحرير السودان أخيراً مسؤولين مسرحيين من القوات المسلحة السودانية لكن الأسئلة تبقى حول العمليات المخطط لها بشكل جيد والمنسقة. أشار البعض إلى عناصر ساخطة ضمن الجيش الشعبي لتحرير السودان ربما غير راضية عن التأخير في دفع الرواتب مع أن ثمة إحساس عام

لجنة التخصيص الضريبي والمالي والمراقبة ويتعين عليه متابعتها بالتعاون مع الأحزاب وبعثة الأمم المتحدة والأطراف الدولية الأخرى.

من الناحية الأمنية، فوّتت الأحزاب المهلة الزمنية الأولى الأساسية في 9 تموز/يوليو 2007 حيث كان من المفترض أن تتسحب القوات المسلحة السودانية كلها التي لم تنضم إلى الوحدات المشتركة من الجنوب²⁶. انسحب 66.5% منها فقط في التوقيت المناسب، وفق بعثة الأمم المتحدة²⁷. إلا أن القوات المسلحة السودانية والجيش الشعبي لتحرير السودان قد أعادوا الالتزام بالانسحاب في اجتماع مؤخر لمجلس الدفاع المشترك لكن القوات المسلحة السودانية تبقى عدداً كبيراً من القوات في المناطق النفطية في بنيتو وفلوج وهجليج، الأمر الذي قد يتسبب بانعدام الأمن هناك²⁸.

لا شك أن ترسيم الحدود الشمالية الجنوبية سيطلق العنان للتقدم على جهات أخرى عديدة. وقد أعلنت اللجنة الخاصة بالحدود أنها ستسلم تقاريرها التقنيّة والقانونية والإدارية إلى الرئاسة في شباط/فبراير 2008. قبل ذلك، يتعين عليها تقييم المعلومات المتضاربة والوثائق والخرائط التي جمعتها إلا أن تمويل الحكومة المركزية البطيء والحساسيات السياسية قد أجزأ هذا التقدم. ودفعت مفاعيل التقارير حول تقاسم عائدات النفط ببعض أفراد الحركة الشعبية لتحرير السودان الأعضاء في اللجنة إلى استناب رفض حزب المؤتمر الوطني كما حدث مع تقرير لجنة حدود أبيي²⁹.

²⁶ أرست اتفاقية السلام الشامل جيشين وطنيين متساويين للفترة الانتقالية قبل استفتاء العام 2011: القوات المسلحة السودانية المولجة الحفاظ على الأمن في غالبية الشمال والحركة الشعبية لتحرير السودان الثورية السابقة المولجة الأمر نفسه في غالبية الجنوب. وافقت الأحزاب على إعداد الوحدات المدمجة المشتركة المولفة بالتساوي من القوات المسلحة السودانية والجيش الشعبي لتحرير السودان. كان من المفترض أن تسحب القوات المسلحة السودانية قواتها كلها من الجنوب بحلول 9 تموز/يوليو 2007 غير الـ 12000 الذين سيوقعون كجزء من الوحدات المدمجة المشتركة. كما يتعين على الحركة الشعبية لتحرير السودان سحب كامل قواتها من الشمال غير الـ 3000 في الوحدات المدمجة المشتركة في جنوب كوردوفان والنيل الأزرق وكنية مشاة من الوحدات المدمجة المشتركة في أبيي. غير أن انتقال الجيش الشعبي لتحرير السودان من جنوب كوردوفان والنيل الأزرق إلى الجنوب مقرر بعد ستة أشهر من انتشار الوحدات المدمجة المشتركة. وبما أن الوحدات المدمجة المشتركة لم تنتشر بشكل كامل بعد، فلا يتعين على الجيش الشعبي لتحرير السودان سحب فائض قواته. وقد شهدت الأسابيع التي تلت المهلة الزمنية في 9 تموز/يوليو 2007 تبادلاً للثمن حول إعادة الانتشار. ادعى الجيش الشعبي لتحرير السودان أن قواته الفائضة كلها قد أعادت الانتشار من جنوب كوردوفان والنيل الأزرق فيما تهمته القوات المسلحة السودانية بإبقاء الآلاف من القوات الفائضة هناك. تؤكد بعثة الأمم المتحدة أن الجيش الشعبي لتحرير السودان قد بدأ بالانسحاب لكنها تقول إن القوات الفائضة لا تزال موجودة. "الأمم المتحدة تقول إن الحركة الشعبية لتحرير السودان لا تزال تحتفظ بقواتها في النيل الأزرق والجبل النوبية في السودان"، *Sudan Tribune*، 23 تموز/يوليو 2007.

²⁷ تم الحصول على هذه الأرقام من لجنة المراقبة المشتركة لوقف إطلاق النار بقيادة الأمم المتحدة، وهي هيئة أنشأتها اتفاقية السلام الشامل كي يشرف الجيش الشعبي لتحرير السودان والقوات المسلحة السودانية والأمم المتحدة على تطبيق التدابير الأمنية. "تقرير صحافي من لجنة المراقبة المشتركة لوقف إطلاق النار بقيادة الأمم المتحدة حول إعادة انتشار القوات شمال وجنوب الخط 1-56 في 9 تموز/يوليو 2007"، 9 تموز/يوليو 2007 على الموقع www.unmis.org.

²⁸ انسحبت القوات المسلحة الجنوبية سلمياً من ملكال مسلمة تحصيناتها للوحدات المدمجة المشتركة. وقد كانت القوات المسلحة السودانية في ملكال تتألف بشكل خاص من جنوبيين وقد اختار كثيرون ترك الجيش والتحول إلى مدنيين في ملكال بدل الذهاب إلى الشمال. يدعي قائد القوات المسلحة السودانية في بنيتو عدم تلقيه أمراً بالانسحاب من الخرطوم. تبقى القوات المسلحة السودانية مسلحة بقوة هناك محيطة بمدينة بنيتو. *Crisis Group interviews*، تموز/يوليو 2007.

²⁹ غير أن سالفاً كبير قال مؤخراً إنه يمكن ترسيم الحدود بالكامل نهاية العام 2008. "السودان ترسم الحدود الشمالية الجنوبية نهاية العام 2008- كير" روينترز، 20

تموز/يوليو 2007.

³⁰ تم استبداله في 2 تموز/يوليو 2007 بكوال أتيان.

³¹ *Crisis Group interviews*، واشنطن العاصمة، 29 حزيران/يونيو 2006.

بسبب ممارسات سالفها كير المتزايدة والقائمة على تبديل حكومات المقاطعات، وهي ممارسة مقلقة تستدعي المزيد من الانتباه. يتعين على حكومة جنوب السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان التصرف بالإلحاح جيد لأن عقارب الساعة قاربت أجل اتفاقية السلام الشامل. فمصادقة الحكومة تتضرر على مستوي المقاطعات وحكومة جنوب السودان بفعل التأخير في تأمين الخدمات. وقد تبنى القضاء الجنوبي أربعة قوانين لا غير في العام 2006 وقانوناً واحداً حتى الآن في العام 2007؛ فيما تبقى تسعة مشاريع قوانين قيد الدراسة.

ج. إشراك الشمال ودعمه

لقت اتفاقية السلام الشامل ترحيباً أكبر في الجنوب منه في الشمال لأنها أكدت شرعياً على سيطرة حزب المؤتمر الوطني غير الشعبية على هيكلية الحكومة. ويشعر العديد من الأحزاب السياسية الشمالية بعدم الارتياح تجاه استفتاء تقرير المصير الممنوح إلى الجنوب. من دون قرنق كعامل تغيير في الخرطوم ومع سالفها كير غير المستعد لمواجهة الاستفتاء بحزم حول مسائل شمالية لانشغاله بكثير من الأمور في الجنوب، حافظ حزب المؤتمر الوطني بانتظام على كامل السيطرة تقريباً على الشمال. وقد حصل ذلك عبر التلاعب القانوني والتشريعي والتقادي الاختياري لهيئات المراقبة الدستورية مثل لجنة المراجعة الدستورية الوطنية والخمول الصرف. ونظراً لفشل الحركة الشعبية لتحرير السودان في التركيز بشكل منسجم على المسائل الوطنية وفشل الأطراف الدولية. ولا سيما بعثة الأمم المتحدة والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية³⁷ والولايات المتحدة والمملكة المتحدة والنرويج وإيطاليا. في جعل الأحزاب تلتزم بالاتفاق، نجح حزب المؤتمر الوطني بلا أي جهد في تقادي الإصلاحات التي وقع عليها في اتفاقية السلام الشامل³⁸.

انتهز عدد من الأحزاب الشمالية فرصة اتفاقية السلام الشامل للالتحاق بحكومة الوحدة الوطنية. وقد التحقت فصائل صغيرة منشطة عدة من الحزب الاتحادي الديمقراطي وحزب الأمة بحزب المؤتمر الوطني وبانتت تشكل جزءاً من كتلته البرلمانية التي تبلغ 52%. أما التجمعات الأخرى مثل الحزب الاتحادي الديمقراطي بزعامه محمد عثمان الميرغني والحزب الشيوعي، فقد دخلت البرلمان كجزء من نسبة الـ 14% الخاصة بأحزاب المعارضة الشمالية. غير أن حزب الأمة بزعامه صادق المهدي والمؤتمر الشعبي فقد بقيا خارج الحكومة وشكلا المعارضة في وجه حزب المؤتمر الوطني.

على الرغم من أن الأحزاب باتت تتمتع حالياً بحرية أكبر للعمل علناً، إلا أن حزب المؤتمر الوطني لا يزال يستطيع استخدام قوانين غير محدثة لتطبيق القوانين لأهداف خاصة به. لقد قام جهازه الأمني

في جوبا بأن القوات المسلحة السودانية وحزب المؤتمر الوطني يعملان على تفويض الأمن في الجنوب³². تمكن الجيشان بمساعدة بعثة الأمم المتحدة من المسارعة إلى احتواء الإشكال الدموي بين الجيش الشعبي لتحرير السودان والقوات المسلحة السودانية في ملكال في أواخر تشرين الثاني/نوفمبر 2006، وهو أسوأ حادث يقع حتى هذا التاريخ ولكنه يظهر هشاشة الموقف.

لقد أدى انعدام الثقة ضمن قيادة الجيش والحركة الشعبية لتحرير السودان فضلاً عن القيود المالية وعملية نزع السلاح غير المناسبة التي قامت بها الأمم المتحدة وبرنامج التسريح وإعادة الدمج، إلى إعاقة عملية إعادة التنظيم العسكرية. أما التأخير في دمج قوات دفاع جنوب السودان فقد أدى إلى ظهور مشاكل متكررة وارتفاع حدة التوتر في جوبا مع أن نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة باولينو ماتيب³³ قد ساعد على تهدئة الأمور. غير أن توقيف نائب رئيس الأركان إسحق أوبوتو مامور وهو عميد من الإكواتور في نيسان/أبريل قد أثار غضب الشعب وصعد اللهجة المعادية لقبائل دنكا في جوبا وحولها³⁴. أما تعيين دومينيك ديم كوزير لشؤون الجيش الشعبي لتحرير السودان فيلاً موقفاً أساسياً شاغراً منذ تشكيل حكومة جنوب السودان³⁵. وقد تم اقتراح بحر الغزال دنكا المسؤول السابق في الجيش الشعبي لتحرير السودان والذي تربطه علاقة بسالفها كير من قبل قائد الحركة الشعبية لتحرير السودان مراراً منذ أواخر العام 2005 كي يحل مكان أوياء دينغ أجاك كرئيس للأركان، لكن أوي رفض الانتقال. يبقى ترقب مع إذا كان التعيين سيحسن من فاعلية الحركة الشعبية لتحرير السودان على مواجهة التحديات الكبيرة المرتبطة بدمج قوات دفاع جنوب السودان أو يزيد من انعدام الثقة في القيادة.

سُجّل تطور إيجابي يكمن في بدء الولايات المتحدة أخيراً بتطبيق برامجها دعماً لتحويل الجيش الشعبي لتحرير السودان إلى جيش محترف التزاماً بالوعد المقطوع في المراحل النهائية من مفاوضات نيفاشا³⁶. والتقدم السريع ضروري لأن وجود قوة محترفة ضروري لإقناع حزب المؤتمر الوطني بتطبيق اتفاقية السلام الشامل وتأمين أمن أفضل للجنوب.

في 2 تموز/يوليو، أعلن سالفها كير التغييرات الحكومية التي طال انتظارها. فقد ناعت حكومة جنوب السودان تحت حمل ادعاءات الفساد وفشلت في تأمين السلام الفوري الذي توقعه العديد من الجنوبيين ربما بشكل غير واقعي. خسر الدكتور ريك ماشار ورببيكا قرنق والدكتور جوستين ياك حقائبهم الوزارية مع أن الاثنين الآخرين قد أعيدت تسميتهما كمستشارين رئيسيين فيما بقي ريك نائب رئيس حكومة جنوب السودان. وقد منح المعينون الجدد سالفها كير دائرة تتألف من وزراء أكثر ثقة على الرغم من الانتقادات التي وجهت بسبب سيطرة بحر الغزال دنكا. في النهاية، يتعين على حكومة جنوب السودان أن تلتزم بسجلها الخاص بغض النظر عن المشاكل مع حزب المؤتمر الوطني والنقاش الوطني. تُطرح تساؤلات حول انتقال السلطة إلى المقاطعات الجنوبية

³⁷ أعرب اجتماع وزراء خارجية دول الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية عن القلق من مشاكل اتفاقية السلام الشامل وأوصى بمناقشتها في قمة استثنائية. وقد حث البيان الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية على مواصلة مراعاة تطبيق اتفاقية السلام الشامل وشجع المجتمع الدولي الأوسع على إعادة الالتزام سياسياً وتنفيذ تعهداتهم بالمساعدة. غير أن قمة الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية المقررة في يوليو لم تُعقد. "بيان: الدورة العادية السادسة والعشرون لمجلس وزراء دول الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية"، 13 نيسان/أبريل 2007؛ Crisis Group Interviews، مسؤولون كينيين، نيروبي، أيار/مايو 2007.

³⁸ لجنة التقييم والتقدير وهي هيئة دولية/سودانية مشتركة واردة في اتفاقية السلام الشامل لمراقبة تنفيذ لم تكن فاعلة بما يكفي (راجع أندها)

³² Crisis Group interviews، جوبا، أيار/مايو 2007.

³³ عين ماتيب، قائد قوات دفاع جنوب السودان سابقاً، نائب قائد القوات كجزء من إعلان جوبا في كانون الثاني/يناير 2006.

³⁴ لم يتم سوق التهم ضده بعد.

³⁵ شغل سالفها كير رسمياً المنصب كإحدى مسؤولياته.

³⁶ Crisis Group interviews، مسؤولو الجيش الشعبي لتحرير السودان ومسؤولون أميركيون، جوبا وواشنطن العاصمة، أيار/مايو - تموز/يوليو 2007.

III. مناطق نزاع أخرى

لم تحل اتفاقية السلام الشامل تلقائياً العديد من النزاعات. يشكل النزاع في دارفور أخطرهما وأبرزها لكن نزاعات أخرى عديدة ترقد تحت الرماد. يوشك الشمال الأقصى على الانفجار بسبب السود التي تنبئها الحكومة على حساب المقيمين. أما الشرق فقد كان هادئاً منذ توقيع اتفاقية السلام في شرق السودان في أكتوبر 2006 لكن التطبيق كان في حده الأدنى ويعود السبب جزئياً إلى تشظي ثوار الجبهة الشرقية بشكل كبير فيما يتزايد بشكل خاص شعور بيجا بالاحتقان. من جهة أخرى ترقد مشاكل عدة في كوردوفان حيث يزداد امتعاض ميسيريا من معاملة حزب المؤتمر الوطني وقد التحق بضعة آلاف منهم بالجيش الشعبي لتحرير السودان. يهدد تحالف كوردوفان للتنمية وهو حركة جديدة بجدول أعمال يركز على التنمية المحلية وحمل السلاح. ثمة خطر في المنطقتين بالتحاق عناصر الثورة بدارفور. يعاني الاتفاق حول جنوب كوردوفان من المشاكل حيث يشهد تزايداً خطيراً للاشتباكات بين النوبيين والمجموعات البدوية. ومن المرجح أن تنتشر النزاعات المتجددة إما في النيل الأزرق أو في جنوب كوردوفان بسرعة لتبلغ أماكن أخرى.

لهذه النزاعات كلها السبب الأساسي نفسه: حكم ضعيف واعتقاد سائد بأن الحكومة المركزية لا تتصرف لأجل هذه المناطق أو تمثل مصالحها. وبالتالي تتشاطر المناطق المظالم في ما بينها ومع السودانيون الجنوبيين والحركة الشعبية لتحرير السودان. لكل حالة مكون محلي خاص يتطلب حلاً محلياً لكن تطبيق أحكام اتفاقية السلام الشامل الأساسية الخاصة بإصلاح الحكومة المحلية يذهب أبعد من ذلك فيواجه الأسباب المشتركة للنزاع النابع من المركز. والأهم من ذلك أن الانتخابات الوطنية في العام 2009 تؤمن آلية سلمية للجماعات المظلومة.

أ. دارفور

يشكل النزاع في دارفور تحدياً لاتفاقية السلام الشامل على مستويات عدة. فقد تلقت مجموعة الثوار في جيش تحرير السودان المساعدة العسكرية والسياسية من الحركة والجيش الشعبي لتحرير السودان في العام 2003-2004 فيما أمل بعض قادة جيش تحرير السودان بإدخالهم في مفاوضات نيفاشا. سعت الحركة الشعبية لتحرير السودان إلى فتح جبهة أخرى في دارفور لزيادة الضغط على حزب المؤتمر الوطني فيتفاوض بصدق أكبر، لكن هذه الاستراتيجية خرجت عن السيطرة وتلقفها جدول أعمال دارفوري محلي. غير أن المجتمع الدولي أبقى التركيز في محادثات نيفاشا على النزاع الشمالي الجنوبي بدل توسيع المشاركة. وقد ساد التقاؤل في ذلك الوقت أن يساعد دخول الحركة الشعبية لتحرير السودان في الحكومة وتعيين قرنيق في الرئاسة في حل نزاع دارفور والنزاعات الإقليمية الأخرى. لكن هذا الأمر لم يحدث بسبب مقتل قرنيق وقلة تنبؤ الحركة الشعبية لتحرير السودان للمسائل الوطنية بشكل عام وبسبب قرارات حزب المؤتمر الوطني بشكل خاص.

أمل حزب المؤتمر الوطني بإمكانية حل الوضع في دارفور بسرعة بالوسائل العسكرية من دون حاجة إلى اللجوء إلى اتفاق شبيه باتفاق تقاسم السلطة وتقاسم الثروات الذي أبرمه في الجنوب. وفيما تواصلت

والمخابراتي بتضييق هامش العمل السياسي مؤخراً على نحو كبير من دون معارضة تذكر من الحركة الشعبية لتحرير السودان أو الشركاء الأصغر في حكومة الوحدة الوطنية. وقد شهدت الأشهر الثلاثة الأخيرة تزايداً في توقيف المحررين وكتاب الرأي الذين غالباً ما يتم احتجازهم من دون تهمة فيما تصدر أجهزة المخابرات والأجهزة الأمنية الصحف إذا ما شكت في نشرها مقالات مناوئة لحزب المؤتمر الوطني أو تخطت الخطوط الحمراء غير المعلنة المخصصة على وجه التحديد للصحافة الوطنية واسعة الانتشار³⁹. يواصل الأمن والشرطة العمل بلا أي رادع أو عقاب. ولم تتم إدانة أي مسؤول في الشرطة أو حتى استجوابه بعد الهجوم على المدنيين في التظاهرة السلمية في كجبار ضد بناء السد المقترح (راجع أدناه).

³⁹ تم فرض التعطيم الإعلامي الأخير على قصص تتعلق بتوقيف مبارك الفضل، رئيس حزب الأمة للإصلاح والتجديد وشريك مقرب منه في 14 تموز/يوليو 2007، بتهمة التحضير لانقلاب في كوردوفان. أعلنت الحكومة في البداية أنها تلقت إخباراً عن نوايا الفضل من ليبيا ثم قالت لاحقاً إنه يتلقى الدعم من الولايات المتحدة وهو ادعاء تسوقه منذ ما قبل منع التعطية الإعلامية. في مايو، منعت الحكومة مؤقتاً التعطية الإعلامية المتعلقة بالحركات الثورية في دارفور.

هذا وتم الإعلان عن اجتماع في أروشا بين المبعوثين الخاصين والفصائل غير الموقعة في 3-5 آب/أغسطس. اقترح إلياسون أن تبدأ المرحلة الثالثة من المفاوضات في آب/أغسطس⁴².

ترافقت هذه الخطوات الصغيرة مع التزام آخر من حزب المؤتمر الوطني بقبول قوى الاتحاد الإفريقي/الأمم المتحدة من دون أي شروط، أعلن عنه للمرة الأولى في اجتماع مع الاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة في أبيس أبابا في 12 حزيران/يونيو⁴³ ومرة أخرى خلال زيارة سفراء مجلس الأمن بعد أسبوع⁴⁴. ولكن يستمر الخلاف حول إنفاذ الاتحاد الإفريقي أو الأمم المتحدة بالإشراف النهائي على هذه القوى وإدارتها وحول جهوزية الخرطوم لقبول قوات غير أفريقية في بعثتها. وبالتالي بعث المسؤولون برسائل متناقضة بما فيها تصريح للرئيس البشير بعد أيام من مغادرة وفد مجلس الأمن رفض فيه إشراف الأمم المتحدة وإدارتها⁴⁵.

على الرغم من تفاؤل الاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة، ثمة ألف سبب وسبب لتوقع أن يستمر النظام في تأجيل نشر قوى الاتحاد الإفريقي/الأمم المتحدة. يسعى حزب المؤتمر الوطني إلى تقادي التحديات السياسية والأمنية عبر إبقاء بعثة حفظ السلام ضعيفة وسينة التمويل ومحبطة. قد تستطيع قوة أكثر قوة وفاعلية أن تساعد على استقرار دارفور وخلق مساحة سياسية لسكانها للاتحاد وراء منبر يشكل تحدياً لحزب المؤتمر الوطني في انتخابات العام 2009. كما سيساعد الاستقرار في دارفور مع وقف إطلاق نار معزز على تسهيل التحقيقات في الجرائم الوحشية من قبل المحكمة الجنائية الدولية وهو أمر يسعى النظام أيضاً لتفاديه. كرر الرئيس بشير اعتراضه على قوى الاتحاد الإفريقي/الأمم المتحدة في خلال جولته الأخيرة في دارفور، حيث نفى وجود أزمة إنسانية خطيرة معلناً أن "غالبيتها دارفور تنعم بالسلام والأمن ويعيش الناس حياة طبيعية"⁴⁶. في الوقت نفسه تقريباً، أعلن وزير الداخلية أنه لا يمكن لبعثة الاتحاد الإفريقي/الأمم المتحدة استخدام القوة وبدأ التلفزيون السوداني الرسمي يبيث تقارير تقيد بأن قوى الاتحاد الإفريقي/الأمم المتحدة ستنتشر أوبئة معدية في دارفور⁴⁷.

الأزمة وتزايد الاهتمام الدولي، بدا واضحاً أنه يتعين على حكومة الوحدة الوطنية الاتفاق مع الحركات في دارفور. ثم تمحورت إحدى التحديات بالنسبة إليها وإلى وسطاء الاتحاد الإفريقي حول كيفية التفاوض بشأن تسوية ترضي مطالب دارفور التي تقضي بالحصول على حصة أكبر من السلطة من دون زعزعة التوازن الحساس بين الحركة الشعبية لتحرير السودان وحزب المؤتمر الوطني والذي تم التفاوض حوله في اتفاقية السلام الشامل.

جاءت اتفاقية سلام دارفور الموقعة في مايو 2006 نتيجة لهذه المفاوضات. غير أن الاتفاقية لم تنقل المنطقة نحو السلام بسبب رفض اثنين من الحركات الثورية لها وضعف تدابير تقاسم السلطة وسوء أحكام التعويض وعدم تطبيق التدابير الأمنية. تجزأت الحركات الثورية، وازداد العنف لا بل حتى تم تهجير عدد أكبر من المدنيين. كما زادت الحركات طلباتها فسعى بعضها إلى نصف الحكم الذاتي التي فاز به الجنوب.

يتعين على الأطراف الدولية إذا ما أرادت حل النزاع إعادة التركيز على الفور على إعادة إحياء المسار السياسي. فمنذ توقيع اتفاقية سلام دارفور، تركزت الجهود بشكل شبه حصري على نشر قوة للأمم المتحدة في البداية ثم قوى الاتحاد الإفريقي/الأمم المتحدة على حساب المفاوضات السياسية. لذا لا بد من مقارنة دولية مشتركة ولا سيما بين الولايات المتحدة والصين لإحراز تقدم جوهري⁴⁰. طالبت مجموعة الأزمات فريق الوساطة المشترك بين الاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة بالسعي وراء ثلاثة شروط مسبقة للسلام قبل استعادة المحادثات: جعل توحيد الحركات الثورية الأولوية؛ توسيع المشاركة في المفاوضات عبر خلق مجموعة مرجعية من الدوائر الأساسية في دارفور بما فيها المجموعات العربية وجماعات الأشخاص النازحين داخلياً والمجتمع المدني والنساء؛ وتعزيز بنى التفاوض. تم تحقيق بعض التقدم على الصعيدين السياسي وعلى صعيد حفظ السلام منذ بداية شهر أيار/مايو 2007 لكن التكهن العام يبقى قاتماً.

في 8 حزيران/يونيو، قدم المبعوث الخاص للأمم المتحدة يان إلياسون إلى مجلس الأمن خريطة الطريق المشتركة بين الاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة والتي تمتد على مراحل ثلاث للعملية السياسية في دارفور. لقد صعب انتشار المبادرات و"منتدى التسوق" الذي أعدته الأحزاب المعنية بتطور العملية السياسية لذا دعت المرحلة الأولى إلى مقارنة المبادرات. وقد تم تحقيق بعض النجاح في هذا الموضوع. من جهة أخرى أدى مؤتمر انعقد في طرابلس أواخر شهر نيسان/أبريل واجتماع رفيع المستوى في باريس أواخر حزيران/يونيو واجتماع آخر في طرابلس منتصف تموز/يوليو إلى دعم مبادرة الاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة بقوة بصفتها المنتدى الوحيد لمحادثات السلام. وقد تناولت المرحلة الأولى التي أنجزت رسمياً في تموز/يوليو في طرابلس أيضاً إجراء مشاورات مع عدد أكبر من الدارفوريين من خلال إطار العمل التحضيرى للحوار الدارفوري-الدارفوري والمشاورات⁴¹ وتلاقي جهود التوحيد الثورية (تتم مناقشتها أدناه). أما المرحلة الثانية وهي مرحلة ما قبل المفاوضات فهي تعد تصوراً لانتقال الوسطاء بين الحكومة والفصائل غير الموقعة. وهذا ما حصل

⁴² خريطة طريق مشتركة بين الاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة للعملية السياسية في دارفور، أعيد طبعها في *Sudan Tribune*، 28 حزيران/يونيو 2007، على الموقع التالي www.sudantribune.com/spip.php?article22597

⁴³ "السودان تقبل قوى الاتحاد الإفريقي/الأمم المتحدة في دارفور"، وكالة الصحافة الفرنسية، 12 حزيران/يونيو 2007.

⁴⁴ "السودان تقبل بلا أي شروط قوى الاتحاد الإفريقي/الأمم المتحدة في دارفور"، الأسوشيتد برس، 17 حزيران/يونيو 2007.

⁴⁵ "السودان ترفض قبول إشراف الأمم المتحدة على قوى الاتحاد الإفريقي/الأمم المتحدة في دارفور"، *Xinhua*، 19 حزيران/يونيو 2007.

⁴⁶ "أسل علي،" تقرير: رئيس السودان يلقي "خطاب إنكار" في دارفور، *Sudan Tribune*، 22 تموز/يوليو 2007. كما أعلن البشير استراتيجية جديدة من ثلاث خطوات لدارفور تهدف إلى إثبات أن القوات الدولية ليست ضرورية هناك. والعناصر هي: أولاً تطبيق التدابير الأمنية لتعزيز سيطرة الدولة؛ ثانياً دعم العودة الطوعية للأشخاص النازحين داخلياً؛ وثالثاً إجراء مفاوضات مع الحركات غير الموقعة (مع الإشارة إلى أنّ الاتصالات قد بدأت مع بعض العناصر).

⁴⁷ راجع رشيد عبدي، "قوة مشتركة لنشر "أوبئة معدية" في دارفور- التلفزيون السوداني"، متابعة محطة BBC، 21 تموز/يوليو 2007، متوفر على الموقع الإلكتروني التالي www.sudantribune.com/spip.php?article22960، "السودان يرفض استخدام بعثة الأمم المتحدة/الاتحاد الإفريقي إلى دارفور للقوة"، وكالة رويترز، 22 تموز/يوليو 2007.

⁴⁰ راجع تقرير مجموعة الأزمات الدولية حول أفريقيا رقم 125، *Darfur: Revitalising the Peace Process*، 30 نيسان/أبريل 2007.

⁴¹ استشار فريق وساطة الاتحاد الإفريقي/الأمم المتحدة قطاعات مختلفة في المجتمع المدني في دارفور لكن لم يتم إنجاز أي شيء تحديداً لإشراك الدوائر الأخرى.

سبيل مع حزب المؤتمر الوطني والحركة الشعبية لتحرير السودان للتوفيق بين المطالبات باستقلالية أكبر وبتقاسم السلطة في إطار اتفاقية السلام الشامل. وهذا لا يعني تقنين اتفاقية السلام الشامل - وهو طلب العديد من الأحزاب السياسية التقليدية - بل إيجاد طريقة مبدعة للعمل ضمن السقف والهيكلية التي تخول دارفور الاستمتاع بالحكم الذاتي والتنمية التي تنتد. كما سبق ذكره، تتشابه المشاكل البنوية الجوهرية التي تحرك نزاع دارفور مع المشاكل في الجنوب وفي مناطق خارجية أخرى من السودان ولا شك في أنها ستتحسن بشكل كبير مع تطبيق إصلاحات اتفاقية السلام الشامل وجدول أعمال إرساء الديمقراطية.

ب. الشمال الأقصى: النزاع التالي؟

يبرز سريعاً تهديد جديد في منطقتين من شمال السودان حيث تبني الحكومة سوداً كهرمائية ستؤدي إلى نزوح الجماعات المحلية. بدأ المشروع القديم، سد مروى على الشلال الرابع للنيل في العام 2003 ومن المفترض أن يبدأ بالعمل مع بداية العام 2008 وهو يشكل ثاني أكبر سد في أفريقيا ويؤدي إلى تعزيز إنتاج الطاقة الوطنية بشكل كبير. غير أنه تعرض لمواجهة حادة من قبيلة مناصير وبدرجة أقل من أمري وحمدب المجاورتين. فالقبائل الثلاثة ستخسر أرضها التقليدية فيما تمنعها الحكومة من بلوغ الأرض الجديدة التي تقع على ضفة المياه. ومع أن هذه القبائل لا تعترض بالمطلق على السد، إلا أن عدداً كبيراً من المفاوضات للنظر على نحو مناسب في مطالبها المرتكزة على إعادة الاستقرار والتعويض قد باء بالفشل، الأمر الذي أدى إلى بروز التوتر ووقوع اشتباكات قتل فيها عدد من المدنيين فيما أوقفت القوى الأمنية عدداً آخر.

يقع المشروع الثاني إلى الشمال في منطقة كجبار ويهدد بغمر أجزاء من الأرض النوبية القديمة، التي تمت خسارتها من قبل عندما فتحت مصر السد العالي في أسوان في العام 1964. يواجه المشروع شبه اعتراض جماعي من المجتمع النوبي. تم اقتراحه في الأصل في العام 1995 ثم ألغي في العام 1999 إلى أن أعيد إحيائه بداية العام 2007. وقعت اشتباكات عنيفة عدة بين النوبيين والحكومة ويزداد خطر وقوع المزيد. تشرف على المشروعين وحدة تنفيذ السدود وهي هيئة حكومية مستقلة يرأسها مسؤول بارز في حزب المؤتمر الوطني يدعى أسامة عبد الله محمد الحسن تم تعيينه مديراً عاماً في مركز وزاري بموجب مرسوم رئاسي صدر في أكتوبر 2005.⁵² يقال إن الوحدة تملك جيشها الخاص وقوتها الأمنية وحسابات سرية وتعمل خارج عمليات الحكومة المنتظمة.⁵³ كما يشاع أنها تتضمن في الأساس شايجية، قبيلة أسامة عبد الله ونائب الرئيس طه وعدد آخر من مسؤولي حزب المؤتمر الوطني وهي مجاورة للمناصير والنوبيين وتنفيد بشكل كبير من السدود.⁵⁴

ادعى ناشط في المجتمع المدني أن الشبكة المخططة لسد كجبار تهدف إلى إرسال الطاقة مباشرة إلى أرض شايجية جنوب كجبار وغرب

بطريقة مشابهة، تتخلف وحدة الثوار عن الالتزام بجدول الياسون الزمني الطموح. لقد علق وسطاء الاتحاد الإفريقي/ الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بشكل أوسع أمالاً كبيرة على مبادرة تطلقها الحركة الشعبية لتحرير السودان لجمع الفصائل معاً في جوبا. غير أن الأمر واجه صعوبات عدة. بعد رفض عدد من الفصائل المشاركة، أجلت الحركة الشعبية لتحرير السودان اجتماع منتصف حزيران/يونيو حتى تموز/يوليو على الأقل. يعود سبب الفشل جزئياً إلى الافتقار للتركيز المنسجم: توسع المفهوم من اجتماع حصري للفصائل غير الموقعة إلى اجتماع يجمع بين الفصائل غير الموقعة ومجموعة متفرقة من المجتمع الدارفوري. كما أصابه خسارة اللجنة المنظمة لأفضل عضوين خبيرين بشؤون دارفور.⁴⁸

ازداد الوضع تعقيداً بسبب ثلاث مبادرات أخرى تستمر في منافسة وحدة الثوار. تشكل الأولى سلسلة اجتماعات نظمها إريتريا، أولها في إنجينا ثم في أسمره لإصلاح جبهة الخلاص الوطني. أطلقت المجموعات الخمسة التي شاركت رسمياً مجموعة مظلة جديدة وهي الجبهة الموحدة للتحرير والتنمية في 14 تموز/يوليو.⁴⁹ أما الثانية فهي مؤتمر لقادة جيش تحرير السودان نظمه مركز الحوار الإنساني، وهي منظمة في جنيف أدت دوراً أساسياً في المراحل الأولى للنزاع لتنظيم المفاوضات الأولى المراقبة دولياً في إنجينا. غير أن جهودها التي تدعمها الولايات المتحدة تعقدت بفعل دعم الاتحاد الأوروبي لمبادرة جماعة سانت إيجيديو، وهي مجموعة مقرها روما تسعى إلى جلب القادة الثوار إلى أوروبا لإجراء محادثات.⁵⁰

على الرغم من معالجة الخلافات بين المنظمين، إلا أن مركز الحوار الإنساني ألغى خطته القائمة على إعداد مؤتمر لجيش تحرير السودان عندما لم يتمكن من تأمين اتفاق حكومي تشادي للقادة يخولهم التحليق فوق أراضيهم.⁵¹ كما يبدو أن خطة الحركة الشعبية لتحرير السودان لإعادة إحياء جهودها في مؤتمر حول الوحدة في رومبيك هذه المرة معقدة هي أيضاً نظراً لخطة الاتحاد الإفريقي/ الأمم المتحدة الجديدة القائمة على جمع الفصائل غير الموقعة معاً في أروشا. يبدو أن التفكير الحالي يرجح عدم واقعية توحيد الحركة/ الجيش الشعبي لتحرير السودان. كما يبدو أن وسطاء الاتحاد الإفريقي/ الأمم المتحدة يتجهون نحو السير قدماً بالمفاوضات على الرغم من الفشل في إنجاز الحد الأدنى من وحدة الثوار.

فرضاً أن وساطة الاتحاد الإفريقي/ الأمم المتحدة، إلى جانب الدول التي تعمل بصفتها "مجموعة الاتصال" غير الرسمية - الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية وليبيا وتشاد وإريتريا ومصر والدول المانحة الأخرى التي شاركت في اجتماعات طرابلس وباريس - تستطيع جمع الحركات الثورية على طاولة واحدة وأن الأطراف كلها مستعدة للتفاوض بنية صادقة، فلا بد من إيجاد

⁴⁸ عبد العزيز الحلو ويسر عثمان، اللذين بقيا في الولايات المتحدة. (راجع أعلاه)

⁴⁹ "النص: ثوار دارفور من مظلة جديدة للتفاوض مع السودان"، *Sudan Tribune*, 14 تموز/يوليو 2007. يتضمن الخمسة مجموعتين من الحركة الشعبية لتحرير السودان بقيادة خميس عبد الله أبقر وشريف هرير على التوالي، وقوات الجبهة الديمقراطية الثورية بزعامة صلاح محمد عبد الرحمن موسى ("أبو صرة")، والحركة الوطنية للإصلاح والتنمية، وأشخاص يمثلون أحمد دريج. لم تشارك مجموعة مؤسسة أساسية من جبهة الخلاص الوطني وحركة العدل والمساواة وبيبو أنها تعاني مشاكل داخلية. Crisis Group interviews، 2-3 تموز/يوليو 2007.

⁵⁰ Crisis Group interviews، 29 حزيران/يونيو 2007.

⁵¹ Crisis Group interviews، تموز/يوليو 2007.

⁵² راجع موقع وحدة تنفيذ السدود الإلكتروني www.merowedam.gov.sd/en/news.html.

⁵³ علي عسكوري، "السودان: دارفور جديدة في الأفق"، *Sudan Tribune*، 6 أيار/مايو 2007.

⁵⁴ Crisis Group interview، 11 حزيران/يونيو 2007.

20 تموز/يوليو، تم توقيف عثمان إبراهيم، الناطق باسم الجماعة التي تعترض على سد كجبار فالتحق بثمانية قادة نوبيين على الأقل يتم احتجازهم في السجن الانفرادي⁶³. يعمل النوبيون على تعبئة جهود بعضهم البعض وقد لُمح البعض إلى مخططات تسعى إلى دهوره الأوضاع⁶⁴.

تتولى بناء سد مروى شركات صينية بالاشتراك مع شركة ألمانية هي Lahmeyer International⁶⁵. يؤمن المشروع فرصاً اقتصادية جديدة لكن الجماعات تخشى ألا يستفيد منه أولئك الذين يتحملون عبء التنمية بل المستثمرون الأجانب والمصالح والشركات المالية المرتبطة بالحكومة بما فيها تلك التي تربطها علاقات وثيقة بحزب المؤتمر الوطني ولا سيما أسامة عبد الله ووحدة السودان. بحسب موقع إلكتروني رسمي، يتم تمويل المشروع الذي تبلغ كلفته 2 مليار دولار من مزيج من المال الحكومي (570 مليون دولار) والقروض من الصين (520 مليون دولار) وعدد من صناديق تمويل وتنمية الدول العربية⁶⁶.

تتفرق الحكومة إلى الشفافية تغنيها مقارنة التحكم التي تعتمد نظريات المؤامرة بين النوبيين، الأمر الذي قد يؤدي -حتى لو لم يتم إثبات ذلك- إلى نشوب المزيد من النزاعات⁶⁷. أول هذه النظريات أن السودان تشكل جزءاً من اتفاق للحصول على دعم مصر حول دارفور. فالسد العالي في أسوان مسدود بفعل الرواسب. تكمن إحدى الحلول في بناء سدود مغنية تقوم بتصفية الطمي ويعتبر البعض أن الهدف من سدود مروى وكجبار وسد آخر - دال المفترض بناؤه بين كجبار ووادي حلفا- ثلثية هذا الغرض⁶⁸. يخشى بعض الناشطين النوبيين أن يشكل سد كجبار جزءاً من جهد أكبر تبذله الحكومتان للقضاء على ثقافتهم التقليدية وتعريب المنطقة -وقد شكل هذا الأمر أحد أهداف حزب المؤتمر الوطني في أجزاء أخرى من البلاد في سنوات سابقة- بحيث يستقر مزارعون مصريون في الأرض التي سترسمها السودان. فالمصريون يستطيعون التنقل والعمل والتملك في السودان بموجب اتفاق "الحريات الأربع" الموقع في العام 2004⁶⁹.

غير أن مفكراً سودانياً بارزاً يستبعد هذه النظرية قائلاً "إن الأمر مجرد عدم حساسية سلطوية كلاسيكية يمارسها النظام تجاه مواطنيه كلهم عندما يعود الأمر إلى تنفيذ ما يراه خطأً تحقق أهدافاً اقتصادية⁷⁰."

مروى⁵⁵. أفاد تقرير جديد لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة أن تقييماً بيئياً محدوداً قد أنجز لسد مروى الذي أجاز له العمل قبل أكثر من سنتين مع بدء عملية بنائه. كما أشار التقرير أنه كما كان متوقفاً، فإن المفاعل السلبية لسد مروى على المنطقة تتضمن تآكل ضفة النهر وانخفاض المياه الجوفية في وادي النهر وإعاقة هجرة السمك وربما الإساءة إلى الزراعة التي تقع في اتجاه النهر⁵⁶.

استمرت المفاوضات حول سد مروى لسنوات عدة أدت إلى اتفاقيات حول التعويض وإعادة استقرار قسم صغير من الجماعات في القرى النموذجية. لكن بعد القيام بزيارة إلى مواقع إعادة الاستقرار الصحراوية بعيداً عن خط المياه، رفض المناصير بقوة القرى النموذجية والتعويض مدعياً عدم الإيفاء بالوعود⁵⁷. في آذار/مارس 2007، أحاط السكان الغاضبون بالقوى الأمنية المرسله إلى المنطقة. وعليه، استدعت الحكومة ست قادة بارزين من المناصير إلى الخرطوم للتفاوض حول تأمين ممر آمن لها لكنها قامت مباشرة بعد ذلك بسجن القادة الستة لثلاثة أشهر حتى أواخر حزيران/يونيو⁵⁸. في نيسان/أبريل، أطلقت قوات الحكومة النار على تظاهرة سلمية في أمري فقتلت ثلاثة مدنيين. تنوي الحكومة تطويق الخزان بداية شهر آب/أغسطس الأمر الذي قد يؤدي إلى تهجير حوالي 7500 عائلة⁵⁹. يزداد توجه المجتمع إلى القتال. يشاع عن التحاق بعض صغار المناصير بالجيش الشعبي لتحرير السودان؛ فيما ذهب بضع مئات آخرين إلى إريتريا لتلقي التدريب العسكري؛ التحق آخرون بالجبهة الشمالية وهي مجموعة مسلحة صغيرة شاركت في البداية في التحالف الثوري للجبهة الشرقية في العام 2005⁶⁰.

لم تجر الحكومة أي مفاوضات حول سد كجبار مع أن الاعتراض النوبي الكثيف قد أدى إلى قطع وعود عدة بتجميد المشروع. في خلال زيارة قام بها في نيسان/أبريل 2007 حيث استقبلته معارضة شعبية عارمة، قال مسؤول وحدة السودان محمد صادق قاروري إنه لن يعمل بعكس الرغبة الشعبية وسيتم سحب معدات البناء كلها في خلال 72 ساعة. ولكن عن ذلك، تم إرسال شرطة مكافحة الشغب ومسؤولي الوحدة الأمنية⁶¹. كما قال حاكم مقاطعة الشمال مير غني صالح إنه لن يتم إكمال البناء من دون دعم الشعب مع أنه ناقض نفسه مرات عدة فيما تظهر أفعال الحكومة استمرار الالتزام ببناء السد. حشدت الحكومة أعضاء مناصرين لحزب المؤتمر الوطني من جماعات المناصير والنوبيين في مروى وكجبار على التوالي لدعم المشروع. وفي تظاهرة في كجبار في 13 حزيران/يونيو، أطلقت الشرطة والقوى الأمنية النار على المدنيين غير المسلحين فقتلت أربعة⁶². في

⁶³ "اعتقالات جديدة إثر حادثة سد كجبار - بقظة حقوق الإنسان"، المنظمة السودانية ضد التعذيب، 20 تموز/يوليو 2007.

⁶⁴ Crisis Group interviews، قائد الجماعة النوبية، حزيران/يونيو 2007.

⁶⁵ Andrew England، "Barren idea? How Sudan's dam will harness the Nile but widen discord"، *Financial Times*، 9 March 2007. يمكن إيجاد المزيد من التقارير حول انتهاك حقوق الإنسان

والمشاكل البيئية المرتبطة بسد مروى على شبكة الأنهر الدولية على الموقع الإلكتروني التالي www.irm.org/programs/merowe/

⁶⁶ www.merowedam.gov.sd/en/funding.html.

⁶⁷ يمكن إيجاد نظريات المؤامرة على مواقع الجماعة النوبية الإلكترونية مثل www.thenubian.net

⁶⁸ مقابلة مجموعة الأزمات، قائدة الجماعة النوبية، يونيو 2007

⁶⁹ تم توقيع اتفاق "الحريات الأربع" بين الرئيسين بشير ومبارك في القاهرة في 18 كانون الثاني/يناير 2004 وصادق عليه البرلمانان في البلدين في تموز/يوليو من العام نفسه. يمنح الاتفاق السوداني والمصريين حرية التنقل والإقامة والتملك في كلا البلدين لكن لم يتم تطبيقه بعد.

⁷⁰ مراسلات مجموعة الأزمات، 2 تموز/يوليو 2007.

⁵⁵ Crisis Group interview، 25 حزيران/يونيو 2007.

⁵⁶ "السودان: تقييم بيئي لما بعد النزاع"، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، حزيران/يونيو 2007، ص 228. متوفر على الموقع الإلكتروني التالي <http://postconflict.unep.ch/publications.php?prog=sudan>

⁵⁷ Crisis Group interviews، ناشطون من المجتمع المدني والجماعة، أيار/مايو - حزيران/يونيو 2007.

⁵⁸ علي عسكري، سبق ذكره، Crisis Group interview، ناشط بارز في الجماعة، 11 حزيران/يونيو 2007.

⁵⁹ علي عسكري، سبق ذكره.

⁶⁰ Crisis Group interview، مفكر سوداني بارز من منطقة مروى، 11 حزيران/يونيو 2007.

⁶¹ Crisis Group interviews، قائد الجماعة النوبية، 25 حزيران/يونيو 2007.

⁶² "أربعة قتلى في تظاهرة على سد كجبار في السودان" وكالة الصحافة الفرنسية، 14 حزيران/يونيو 2007.

احتمال نقل مناطق دنكا نغوك التقليدية (وأرض رعاية لقبيلة مسيرية إلى الجنوب). ويتنامى الإحباط حيال حزب المؤتمر الوطني حيث تعتبر مسيرية بأنه سخرها في وجه الجيش الوطني لتحرير السودان ومن ثم باع مصالحها. أساء تققيب النفط المكثف في مناطق مسيرية إلى البيئة ولكن بالكاد صب في منفعة المجتمعات المحلية التي لم تحظ بنسبة 2% من عائدات النفط التي وُعدت بها في اتفاقيات أبيي.

سُجّلت تقارير حيال تنامي الروابط بين عناصر قبيلة مسيرية ومجموعات دارفور الثورية وعندما اعتدت فصيلة من جبهة الخلاص الوطني على منشآت أبو غبرا النفطية في منطقة نفوذ المسيرية جنوب كوردوفان/جنوب دارفور، جرى تناقل الأخبار عن ترحيب المحررين بها⁷⁴. عرض ما يفوق 10000 عنصر من قبيلة الحمر من مسيرية الانضمام إلى الجيش الشعبي لتحرير السودان ومقرهم اليوم دباب⁷⁵. ولا تزال مسوغات رغبتهم في مكافحة الخرطوم غير واضحة فهل تُعزى إلى الإحباط من تصرفات حزب المؤتمر الوطني أو إلى الرغبة في حماية مسيرية في أثناء المحادثات بشأن أبيي عبر كسب النفوذ إلى جانب الحركة الشعبية لتحرير السودان التي تسيطر عليها دنكا نغوك. تتمحور محادثات حزب المؤتمر الوطني والحركة الشعبية لتحرير السودان بشأن أبيي حول قضايا النفط بمشاركة محدودة من مسيرية، وفي هذا ميل قد يزيد التوتر حدة.

نظمت مسيرية العديد من الحركات. تتضمن الشهامة عناصر انضموا إلى الجيش الشعبي لتحرير السودان وفصيلة انضمت مؤخراً إلى حركة العدل والمساواة⁷⁶. تقوم شعوب مناطق قبيلة مسيرية بتعبئة الجهود لمعالجة القصور في التنمية والفرص بعيداً كل البعد عن العنف⁷⁷.

شهدت ولاية شمال كوردوفان ولادة تحالف كوردوفان للتنمية الذي يضم ممثلين عن قبائل عدة بما فيها الحمر وكيشيش والنوبة وجهامة⁷⁸. يطالب التحالف بمزيد من التنمية ويهدد بالتسلح مع أن القليل معلوم حيال نواياه الفعلية. أفيد عن وقوع اعتداء في منطقتي عبيد ودرقوق في 8 تموز/يوليو 2007 مع أن وسائل الإعلام المحلية نسبته إلى حركة العدل والمساواة⁷⁹. شنت مجموعات دارفور الثورية اعتداءات متفرقة شمال كوردوفان في خلال السنوات الثلاث المنصرمة وكان أكبرها اعتداء جبهة الخلاص الوطني على حمرة الشيخ في شهر تموز/يوليو 2006. ويرشح عن الانزعاج المتنامي في شمال كوردوفان وجنوبها تنامي الخطر من اندلاع النزاع، ويبدو ازدياد الروابط مع المجموعات الثورية قائماً لا محال مما أعاق إحداث تغيير جذري في مقاربة الحكومة.

يقضي شرق السودان اهتماماً شديداً. فلم يجر تطبيق اتفاقية نشرين الأول/أكتوبر 2006 التي وضعت رسمياً حداً للنزاع مع جبهة الشرق حتى زمن ليس ببعيد. بتاريخ 30 أيار/مايو، عين الرئيس

ترتبط النظرية الثانية السود بورقة سربها وزير المال الوطني الأسبق عبد الرحيم حمدي تقترح أن تضع الحكومة على رأس أولوياتها التنمية في المثلث المعروف باسم دونغولا- سينار- كوردوفان في وسط السودان. وتشير إلى أن هذه المنطقة أكثر انسجاماً من باقي البلاد وأكثر انفتاحاً لفكرة سودان عربي إسلامي وتطالب بناءً عليه حزب المؤتمر الوطني بتسهيل التحالفات السياسية. وتضيف الورقة أن المنطقة تستطيع تطوير علاقات اقتصادية مع دارفور في أي وقت لكنها تستطيع في الوقت عينه الاستمرار كمقاطعة قابلة للحياة إذا ما قرر الجنوب الانفصال أو إذا سقطت دارفور.

تعني هذه النظريات أن السكان في الجماعات المتضررة ينظرون إلى السود ليس كمشاريع تنمية سينة التنفيذ تهدف إلى خلق أمن وطني على مستوى الطاقة، بل أيضاً كمصادر تهديد لثقافتهم وحضارتهم. يزيد تفشيها من خطر اندلاع نزاع خطير جديد، فيما تؤدي أفعال الحكومة إلى ازدياد مخاوف الجماعات وشكوكها. لا يشكل تطبيق اتفاقية السلام الشامل الجواب لكن يمكنه تحسين بصيرة الحكومة والمساعدة على تغيير الثقافة التي تعمل من خلالها. وقد حذر مفكر سوداني بارز من منطقة مروى من أن "أموراً مريعة ستحدث إذا لم يتحرك الشعب لتقادي الأزمة"⁷¹.

ت. كوردوفان والشرق: الحاجة ملحة إلى إبداء الاهتمام

يزداد خطر اندلاع نزاع مسلح جديد ازدياداً مضطرباً في كوردوفان كما في الشرق حيث يتوجب إحاطة اتفاقية السلام لعام 2006 باهتمام ملح إذا أريد لها البقاء.

تدخل في حثيئات معادلة كوردوفان الكبرى اتجاهات متناقضة تزيد من خطر التقاتل ولكنها تحظى باهتمام محدود من البعثة المشتركة بين الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي وغيرها من الهيئات الدولية. ومن مواطن قصور اتفاقية السلام الشامل، تعاطيها مع ولايات جنوب كوردوفان والنيل الأزرق وهي مناطق قاتلت إلى جانب الجيش الوطني لتحرير السودان في خلال الحرب ولكنها كانت منفصلة عن الجنوب في أثناء المفاوضات فنالت اتفاقيات لا تلبى مطالبها. ويتأخر التطبيق على الموعد. لا بل يتهدد تجدد النزاع جبال النوبة الواقعة عند أسفل جنوب كوردوفان ومردّ هذا إلى تصاعد الصراع بين النوبة والبدو. ويسري الاعتقاد بأن مؤتمر الحزب الوطني يقوم بتسليح قوات الدفاع الشعبية ويشجع اعتداءاتها بهدف الحيلولة دون قيام تحالف بين النوبة، ومسيرية وحوازمة⁷². والوضع أكثر هدوءاً في النيل الأزرق مع أن الجيش الوطني لتحرير السودان يُبدي قلقاً حيال تعدد ميليشيات حزب المؤتمر الوطني المحلية المسلحة⁷³.

دبّ شعور بالخوف في نفوس قبيلة مسيرية الحدودية التي قاتلت في الخرطوم في وجه الجيش الشعبي لتحرير السودان. وهي تشعر بأنها خسرت من الاتفاقيات حول جنوب كوردوفان التي دمجت ولاية كوردوفان الغربية التي تسيطر عليها قبيلة مسيرية مع ولاية جنوب كوردوفان، والاتفاقيات حول أبيي التي تشمل استفتاء للسكان حول

⁷¹ مراسلات مجموعة الأزمات، 24 أيار/مايو 2007.

⁷² مراسلات مجموعة الأزمات، خبير منطقي، 14 تموز/يوليو 2007.

⁷³ "يحث حاكم النيل الأزرق في السودان على نزع سلاح الميليشيات"، صحيفة Sudan Tribune، 15 تموز/يوليو 2007.

⁷⁴ Crisis Group interview، دبلوماسي غربي، أيار/مايو 2007.

⁷⁵ Crisis Group interviews، الجيش الوطني لتحرير السودان، جهات مانحة ومسؤولون في الأمم المتحدة، آذار/مارس-تموز/يوليو 2007.

⁷⁶ Crisis Group interviews، مسؤولون في حركة العدل والمساواة، تموز/يوليو 2007.

⁷⁷ Crisis Group interview، الخرطوم، 14 أيار/مايو 2007.

⁷⁸ المرجع نفسه.

⁷⁹ "غارة مسلحة شمال كوردوفان" ألوان، 9 تموز/يوليو 2007، وردت في تقرير المتابعة الإعلامية لبعثة الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي بتاريخ 9 تموز/يوليو على موقع www.unmis.org/english/2007Docs/mmr-jul09.pdf

IV. بناء استراتيجية دولية

أصيب التجاوب الدولي مع أزمة دارفور بوهن شديد جراء قصور التوافق، وغياب استراتيجية مشتركة وإرادة سياسية وهو تجاهل في غالب الأحيان السياق الوطني الشامل أو أساء فهمه. ولم يكن السخط الأخلاقي حيال الجرائم المرتكبة كافياً للحث على ردّ قوي. فأدانت حكومات الغرب التطهير العرقي الذي اقترفه حزب المؤتمر الوطني ولقيت إداناتها صدئاً في أوساط المسؤولين في الأمم المتحدة، ولكن بالكاد أتى الردّ على حجم الدعوات والتهديدات. وقام ائتلاف غير رسمي يضم حكومات لها استثمارات اقتصادية في السودان مثل الصين وروسيا ومعظم دول العالم العربي وأبدى الائتلاف دعماً مطلقاً للخرطوم، وقاوم الضغوط لتكثيف الردّ وسعى إلى تخصيص مزيد من الوقت للحوار مع حزب المؤتمر الوطني بمعزل عن الواقع الميدانية. ولم يتمكن الاتحاد الإفريقي، وهي منظمة لها أفضل نفاذ إلى المعلومات بشأن دارفور، من تأمين قيادة واضحة ومنتينة لا بل أصبح خير كبش محرقة لتفسير الإخفاق الدولي. وجعلت هذه العوامل الردّ الدولي عاجزاً، وساهمت في سياسة حزب المؤتمر الوطني القائمة على مبدأ فرق تسد وحوالت الانتباه عن تطبيق اتفاقية السلام الشامل.

وتقتضي مهمة بعثة الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي لدارفور بالإشراف على تطبيق اتفاقية السلام الشامل ولكن دارفور استحوذ تدريجياً على اهتمامها. أنفق الرئيس السابق للبعثة السيد جان برونك وقتاً أطول يعالج الوضع في دارفور منه يدرس حالة الجنوب أو اتفاقية السلام الشامل. طرد من السودان في تشرين الأول/أكتوبر 2006 وانتهت ولايته رسمياً في شهر كانون الأول/ديسمبر ولكن الأمم المتحدة لم تعين بعد بديلاً عنه⁸². تزامن هذا مع رحيل رئيس بعثة الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي إلى دارفور السيد بابا غانا كينجيببي الذي ظلّ منصبه شاغراً إلى حين تعيين رودلف أدا في شهر أيار/مايو 2007 في منصب الممثل السياسي المشترك بين الاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة لدارفور وهو مسؤول عن القوات المشتركة. أتى هذا الفراغ ليعيق الالتزام الدولي في دارفور. لا شك في أنّ إشراف البعثة والسفارات على تطبيق اتفاقية السلام الشامل قيم للغاية ولكن نادراً ما يؤدي إلى تدابير متابعية. ولكن لجنة التقييم والتقدير AEC، وهي هيئة مشتركة دولية ومحلية تشكلت بموجب اتفاقية السلام الشامل للإشراف على التطبيق لم تُعد الحياة إلى العملية مبددةً بذلك التراخي.

قامت لجنة التقييم والتقدير يرأسها الدبلوماسي النزويجي طوم فراسلن وبوجود ممثلين عن حزب المؤتمر الوطني، والحركة الشعبية لتحرير السودان والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والدول المانحة المنتقاة في أثناء مفاوضات اتفاقية السلام الشامل، وسمحت لنفسها بأن تظلّ على الحياد في المسائل الإجرائية التي طرحها أعضاؤها من حزب المؤتمر الوطني. وغالباً ما لُزمت الصمت حيال عرقلة تطبيق اتفاقية السلام الشامل. يجب على جميع الأطراف التوقيع على التقارير ولا يجوز تداولها في خارج اللجنة. ونادراً ما أتت الانتهاكات والتأخيرات والعراقيل الصادرة عن الأطراف إلى اتخاذ تدابير من جانب لجنة التدقيق والتقييم أو من طرف الأسرة الدولية الأكبر⁸³. يتعين على السفارات والأمم المتحدة أن تُشكل لجنة تقييم وتدقيق ظلّ لا

البشير ثلاثة مسؤولين من جبهة الشرق في مواقع جديدة في حكومة الوحدة الوطنية وتم أقسم ممثلو جبهة الشرق اليمين لدخول البرلمان. وبدأت قوة جبهة الشرق القتالية تندمج في صفوف القوات المسلحة في السودان⁸⁰. أما التأخير في التعيينات فكان مرده بشكل كبير إلى الشرخ في داخل الجبهة يتلاعب به حزب المؤتمر الوطني الذي يستمر في منع الثوار السابقين من التوافق على مرشحين للمناصب الباقية المخصصة لهم بموجب صفقة السلام⁸¹. ولا يُسجل أي خطر فوري لتجدد القتال ولكن تلتمس حاجة ماسة إلى تسجيل اهتمام دولي يحول دون العودة ببطن إلى شرك الحرب. كما في سائر مناطق النزاع في السودان، يُمكن معالجة الشؤون الأساسية حول الحكم الحصري التي غدت القتال وسفك الدماء في الشرق من خلال الإصلاحات الوطنية المبنية في اتفاقية السلام الشامل.

⁸⁰ "عين رئيس السودان ثور سابقون من الجبهة الشرقية في مناصب حكومية"، وكالة الأنباء الفرنسية، 30 أيار/مايو 2007؛ "ثور السودان الشرقية السابقون يدخلون معسكرات الحكومة"، وكالة الأنباء الفرنسية، 2 تموز/يوليو 2007.
⁸¹ Crisis Group interview، محلل سياسي سوداني، حزيران/يونيو 2007.

⁸² شغل نائبه السيد يطايح بروك زيهون الوظيفة على أساس مؤقت.
⁸³ Crisis Group interviews، مراقبون دوليون، خرطوم وجوبا، أيار/مايو 2007.

استراتيجياتها الدامية سيّما وأنها لا تخشى التبعات الدولية⁸⁴. بتاريخ 29 أيار/مايو فرضت الولايات المتحدة حظراً اقتصادياً إضافياً على 31 مشروع عمل يتعامل مع حزب المؤتمر الوطني وفرضت عقوبات هادفة على ثلاثة أفراد - هم زعيم مجموعة ثورية ومسؤولين على مستوى متوسط في حزب المؤتمر الوطني. ولكنّ الولايات المتحدة كانت قد فرضت نظام عقوبات شديدة على السودان لمدة أكثر من عشر سنوات وبالتالي لن تكون العقوبات الإضافية شوكةً في خاصرة حزب المؤتمر الوطني.

أطلقت لجنة خبراء مجلس العقوبات⁸⁵ دعوات متعددة لقيام دعم متعدد الأطراف أقله من خلال الاتحاد الأوروبي⁸⁶ ومن خلال مجلس الأمن في الحالات المثالية. ولكنّ حماة مؤتمر الحزب الوطني في المجلس أسقطوا أي تدبير يُتخذ بالقوة في حين فشلت الدول الأوروبية بترجمة أقوالها أفعالاً "لا أحد في أوروبا يدعم دعوتنا إلى فرض عقوبات... ولسنا نمنع بأي سلطة على الحكومة"، هذا ما أعلنه مسؤول رفيع المستوى في الولايات المتحدة⁸⁷. من شأن بناء توافق يضمّ الصين وروسيا وجامعة الدول العربية من أجل تطبيق اتفاقية السلام الشامل أن يُصحح بعضاً من أخطاء الماضي ولكن من المستبعد أن تكفي الكلمات لوحدها لحثّ حزب المؤتمر الوطني على أن يسير بغير مشيئة. لا بدّ من السعي إلى فرض تدابير تأديبية اقتصادية ودبلوماسية في حال الاستمرار في تقويض تطبيق اتفاقية السلام الشامل والإخفاق في تطبيق العلامات القياسية الأساسية الخمس المذكورة أعلاه⁸⁸. وفي حال العكس، سوف تقف الأسرة الدولية مكتوفة اليدين، بلا حول ولا قوة بينما يجرف تيار الحرب الدولة مجدداً مصطحباً في معيته المنطقة ككل.

ومن الملح بالنسبة إلى الأمم المتحدة تعيين ممثل خاص جديد لقيادة بعثة الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي لدرافور وإعادة التركيز على مهمتها الأساسية وهي تطبيق اتفاقية السلام الشامل. يتعيّن على البعثة في الوقت نفسه أن تنتبه إلى الإشارات الصادرة عن كوردوفان والشمال الأقصى والدعوة إلى معالجة هذه الظروف علاجاً سريعاً وعادلاً قبل أن تستحيل نزاعاً شاملاً. تعرّض الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون في الأشهر الأخيرة لانتقاد وجيه على مقاربهته المطلقة حيال مؤتمر الحزب الوطني - المستعد أبداً ليقطع وعوداً يعرف بأنّه قد لا يُضطر إلى تطبيقها خصوصاً كما اتضح في مقالة صدرت في صحيفة واشنطن بوست بتاريخ 16 حزيران/يونيو 2007 تأخذ على دارفور الولايات التي ألحقها بالبيئة مسببة تغييراً مناخياً من دون ذكر سلوك الحزب الحاكم⁸⁹. فعلى بان كي مون أن يُبادر بالتعاون

تحدها دون قيود إجرائية لناعية الأطراف. يظلّ مركز قيادة الأمم المتحدة وأبرز العواصم مركزاً على دارفور. في غياب قيادة دولية في الخرطوم وردود سياسية حيال التبليغ والإشراف، تتصاعد التحيات أمام تطبيق الاتفاقية. على سبيل المثال، عندما فوّتت القوات المسلحة في السودان موعد 9 تموز/يوليو لإعادة الانتشار من الجنوب، ولم يصدر أي بيان عام يعبر عن القلق الدولي.

يجب أن يتسع التوافق حول دارفور ليشمل تطبيق اتفاقية السلام الشامل التي تتيح تحول الدولة الديمقراطية. أدّى الاجتماع رفيع المستوى الذي انعقد في باريس في حزيران/يونيو إلى توحدّ الولايات المتحدة، وفرنسا والاتحاد الأوروبي والصين وجامعة الدول العربية (من باب التعداد لا الحصر) حول دعم الوساطة المشتركة بين الاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة في دارفور والقوات المشتركة. وصدر اتفاق مماثل عن اجتماع طرابلس المنعقد في نيسان/أبريل وتدعم في تموز/يوليو حين اتخذ القرار ببدء عملية ما قبل التفاوض. في شهر أيلول/سبتمبر عندما تعود المجموعة لتتعدّد، يتعيّن عليها أن توسّع مطالبها بشأن الحكومة لتشمل تطبيق أبرز عناصر اتفاقية السلام الشامل تطبيقاً مؤثماً مما من شأنه أن يساعد على إجراء انتخابات حرة وعادلة وأن يدعم قيام إصلاحات على المستوى الوطني قوامها:

- أن يقوم الاستفتاء الوطني في شهر كانون الثاني/يناير 2008 كما هو مخطط له. تأخّر مبلغ 30 مليون دولار الذي تعهّدت به الحكومة مؤخراً بين شهري حزيران/يونيو وأيلول/سبتمبر ويجب أن يُحرر فوراً؛
- أن تصوّت الجمعية الوطنية على قانون الانتخاب بحلول شهر تشرين الأول/أكتوبر 2007 بعد التشاور مع الأحزاب السياسية والمجتمع المدني والنساء؛
- أن يجري تمويل اللجنة المختصة حول الحدود بين الشمال والجنوب تمويلاً كافياً بحيث تنهي العمل بحلول شهر شباط/فبراير 2008 وأن تكون القوات المسلحة في السودان، إذا لم تكن قد رحلت بعد، قد أعادت إنتشار قواتها فوراً وبشكل كامل خارج الجنوب وعملاً بترسيم الحدود؛
- أن تصبح اللجنة الوطنية حول الخدمة المدنية شغالة ضمن مهلة ثلاثة أشهر؛ و
- أن تكون لجنة الشؤون الضريبية وتوزيع المالي والمراقبة قد بدأت العمل بحرية مطلقة عملاً باختصاصها المبيّن في اتفاقية السلام الشامل وبدعم من البنك الدولي وعملاً بتوجيهاته وأن تحترم وزارة المالية توجيهاتها.

يشكل دارفور أبرز مثال عن تعثر بناء الدعم لاتخاذ تدابير تأديبية من دون علامات قياسية منقح عليها. وبالنظر إلى مقاومة حزب المؤتمر الوطني للإصلاحات على المستوى الوطني ولقيام انتخابات حرة ونزيهة، يتعيّن على مجموعة الاتصال غير الرسمية هذه أن تنقح على تدابير تأديبية في حال لم تتخذ الخطوات أعلاه. ويعني الإخفاق في تغيير موقع حزب المؤتمر الوطني حرباً مستمرة في دارفور ونزاعات جديدة شمال السودان واحتمال انهيار اتفاقية السلام الشامل. ويعني قيام مقاربة مشتركة حصر قدرة حزب المؤتمر الوطني على تقسيم الأسرة الدولية، ويُمكن لمقاربة مشتركة تتضمن نقاط ضغط متينة أن تلزمها تطبيق تعهدات اتفاقية السلام الشامل الأساسية.

لسوء الحظ لا تتوقّر الشجاعة الكافية لفرض تدابير تأديبية على الخرطوم على الرغم من الأدلة المبيّنة بأنها تستمر في متابعة

⁸⁴ مراجعة الورقة التلخيصية لمجموعة الأزمات الدولية رقم 41/إدخال الأمم المتحدة في دارفور، 12 تشرين الأول/أكتوبر 2006.

⁸⁵ يُمكن الإطلاع على تقارير لجنة الخبراء التي توثق انتهاكات حظر السلاح في دارفور وإعاقة عملية السلام على الموقع التالي: www.un.org/sc/committees/1591/reports.shtml يتضمن كلّ تقرير لائحة بأسماء الأشخاص الذين يوصى بأن تُفرض عليهم عقوبات. لمزيد من التفاصيل بشأن عقوبات الأمم المتحدة، مراجعة الورقة التلخيصية لمجموعة الأزمات الدولية/إدخال الأمم المتحدة في دارفور، المرجع السابق ذكره.

⁸⁶ تمّ تعيين السفير طورين بريل ممثلاً خاصاً للاتحاد الأوروبي في السودان بتاريخ 19 نيسان/أبريل 2007 فحلّ بديلاً على بيكا هافيسو الذي انضمّ مذ ذاك إلى الأمم المتحدة بصفة مساعد المبعوث الخاص بان إلياسون.

⁸⁷ Crisis Group interview، واشنطن العاصمة، حزيران/يونيو 2007.

⁸⁸ الورقة التلخيصية لمجموعة الأزمات الدولية/إدخال الأمم المتحدة في دارفور، المرجع السابق ذكره.

⁸⁹ بان كي مون "مجرم بحق البيئة في دارفور"، *The Washington Post*، 16 حزيران/يونيو 2007.

V الخلاصة

يُحبط نظام حزب المؤتمر الوطني مساعي السلام في السودان على الجبهات كافة فهو يرى في تحول البلاد خطراً على بقائه. تستمر العوائق أمام تطبيق اتفاقية السلام الشامل في التنامي ويشكل انهيار الاتفاقية احتمالاً فعلياً. أصبحت الجهود الدولية من التركيز حول دارفور بحيث يتم تجاهل تطبيق اتفاقية السلام الشامل وهي قاعدة تحول البلاد تحولاً سلمياً. وهي لم تتكامل بنجاح باهر لا بل شكلت انقلاباً على ظرف 2003-2004 حيث أدّى التركيز على إنهاء الحرب بين الشمال والجنوب إلى تردد دبلوماسي في معالجة الكارثة في دارفور. ولا يُبدي الأسرة الدولية استعداداً لمساءلة الأطراف عن الانتهاكات أو حتى للإفصاح عنها خشية أن يهدد هذا تعاون حزب المؤتمر الوطني المشكوك بأمره حيال دارفور. والظرف معقد، والخطر من تفجر نزاعات إضافية في البلاد فعلي ولكن جوهر السلام الدائم راسخ في اتفاقية السلام الشامل بينما لا تلتزم حاجة إلى إعادة التفاوض بشأن الدستور الوطني المؤقت الذي بالكاد يجري تطبيقه مع التشديد على الإصلاحات الوطنية الأساسية وعملية إرساء الديمقراطية.

ويعني انهيار اتفاقية السلام الشامل العودة إلى استفحال الحرب في معظم أصقاع السودان. منذ انتهاء الحرب بين الخرطوم والجيش الشعبي لتحرير السودان عام 2005، أعاد الطرفان التسلح والاستعداد لاحتمال إعادة اندلاع المواجهات. أدت الحرب السابقة إلى زعزعة الاستقرار في أوغندا وكينيا وإثيوبيا وإرتريا بدرجات متفاوتة كما يتقشّى وباء حرب دارفور في تشاد وجمهورية إفريقيا الوسطى. على اختلاف الحرب الأخيرة، قد لا تقتصر هذه الحرب على الجنوب، وأبيي، وجبال النوبة والنيل الأزرق. بل يمكن أن تنتقل إلى مناطق في الشمال مما يؤدي إلى اندلاع أول حرب أهلية وطنية في السودان. ويكون التأثير في تسع دول مجاورة على الأقل تأثيراً بالغاً. والتهديد كبير ويقضي رداً دولياً طارئاً.

نيروبي - بروكسل، 26 تموز/يوليو 2007

مع الاتحاد الإفريقي إلى عقد اجتماع متابعة لاجتماع طرابلس على أن ينعقد الاجتماع بأسرع وقت ممكن قبل بدء المفاوضات الجديدة بشأن دارفور، وبهدف تحقيق غايتين:

- 1- تطوير خطة طريق شاملة تقوم على قاعدة اتفاق بين شركاء إقليميين ودوليين بارزين حول علامات اتفاقية السلام الشامل القياسية الخمسة الأساسية وخطة الاتحاد الإفريقي/الأمم المتحدة القائمة لإنعاش عملية السلام السياسية في دارفور؛
- 2- بناء التوافق حول المكافآت الدبلوماسية والاقتصادية والتدابير التأديبية الواجب اتخاذها بحق الأطراف نسبة إلى عملهم على خطة الطريق الشاملة.

يتعين أيضاً على تشاد وإريتريا وليبيا ومصر التي أدت أنواراً كبيرة في السودان وخصوصاً في دارفور في السنوات الماضية أن تتعاون حول مقاربة مشتركة إذا أُريد لهذه الأخيرة النجاح. يرتبط اشتراك تشاد حصراً بدارفور حيث دعمت مجموعات ثورية الزغاوة منذ بداية النزاع. وإرتريا تاريخ في دعم مجموعات المعارضة السودانية وهي شاركت في مفاوضات الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية التي أدت إلى اتفاقية السلام الشامل وشكلت قاعدة للجيش الشعبي لتحرير السودان والتحالف الديمقراطي الوطني في التسعينات. منذ اتفاقية السلام الشامل، ساعد تشاد العديد من فصائل دارفور كما حسن العلاقات مع حزب المؤتمر الوطني في خلال السنة ونصف السنة الماضية على سبيل المثال عبر إبرام اتفاقية سلام شرق السودان. وباستطاعة تشاد أن يُحبط أي مبادرة يرى فيها إساءة إلى مصالحه كما تضح من خلال العديد من المحاولات الرامية إلى توحيد ثوار دارفور.

كانت مشاركة ليبيا في دارفور بئاءً في بعض الأحيان وسلبية في البعض الآخر. تراجعت بين مساعدة الثوار ومساعدة خرطوم وعام 2007 أدت دوراً محورياً في بناء مقاربة دولية أكثر تنسيقاً تستطيع عادة استمالة تشاد وتمتكن أحياناً من تقريب إرتريا. وتشارك مصر أكثر فاكثراً في دارفور، فتفتح قنوات جديدة على المجموعات الثورية في حين تدعم عموماً حزب المؤتمر الوطني مع الحكومات الغربية. وتبدي ليبيا مخاوف حيال التبعات على مياه النيل واستفتاء الحكم الذاتي لمنطقة الجنوب بموجب اتفاقية السلام الشامل. ومن شأن ضم هذه الولايات الإقليمية مع بعضها أن يؤدي دوراً أساسياً في أي استراتيجية ناجحة. فمع أنها تميل إلى التدخل في دارفور أكثر منه في اتفاقية السلام الشامل، إلا أنها قادرة على أن تُحبط المساعي في حال عدم مراعاة مصالحها الوطنية.

أما انتشار قوات الاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة المشتركة المتوقع وتعيين ممثلها السياسي وقاندها العسكري فيبث القلق حيال تشجيع الجهود الدولية بين دارفور واتفاقية السلام الشامل. في حين تلتزم الحاجة إلى ضرورة أن يركز العاملون في دارفور على هذه المشكلة، إلا أنه لا يسعهم أن يفلحوا إلا كجزء من استراتيجية شاملة عبر السودان تشمل تطبيق اتفاقية السلام الشامل. وفي الوقت الراهن، لا تُسجل استراتيجية وطنية مشتركة تُبنى عليها جهود دارفور وتتعرض اتفاقية السلام الشامل لخطر الانهيار. وتلتزم حاجة ماسة إلى تعيين ممثل خاص جديد على رأس بعثة الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي لدارفور ودعمه من خلال مجموعة اتصال شاملة وإعادة تركيز الاهتمام على عناصر اتفاقية السلام الشامل الأساسية.

ملحق أ

خريطة السودان



ملحق ب

مسرد بالكلمات المختصرة

AEC	Assessment and Evaluation Commission
AU	African Union
CPA	Comprehensive Peace Agreement
DDR	Disarmament, demobilisation and reintegration
DPA	Darfur Peace Agreement
DUP	Democratic Unionist Party
ESPA	Eastern Sudan Peace Agreement
FFAMC	Fiscal and Financial Allocation and Monitoring Commission
GoSS	Government of Southern Sudan
ICC	International Criminal Court
IGAD	Inter-governmental Authority on Development
JDB	Joint Defence Board
JEM	Justice and Equality Movement
JIU	Joint/Integrated Units
KAD	Kordofan Alliance for Development
LRA	Lord's Resistance Army
NCP	National Congress Party
NCRC	National Constitutional Review Commission
NDA	National Democratic Alliance
NIF	National Islamic Front
NRF	National Redemption Front
PC	Popular Congress
SAF	Sudan Armed Forces
SPLA/M	Sudan People's Liberation Army/Movement
SSDF	South Sudan Defence Force
UFLD	United Front for Liberation and Development
UNEP	UN Environment Programme
UNMIS	United Nations Mission in Sudan